

بدون اللفظ كما تقتضيه بساطة مثل الواجب والحق  
والوجود والتفسير يقتضيان ان يقول ان اللفظ  
في المقصود الخارج فلو لم انه نوع حقيقي ولو سلم  
فلا يتم انه بسيط بل هو مركب له الواجب وبذلك مركب  
به الذات معروفة فلا يتم انه نوع حقيقي بل ليس له  
شخصا واما باقية البساطة فلا يتم عدم تركيبها  
في جزاء الحقيقة فان قيل لا يجب لانه ان يتحقق  
بسيط لا يكون له منسوخ فليس له ما سبق فلو  
سلم لا بد من ان يكون ذلك بسيط نوعا حقيقيا  
بما ان يكون حقا عاليا او فصلا عن قبله وان  
الغالبية انواع حقيقة بالقياس الى خصوصيات  
باضافية فلما المعتبر هو النوع الحقيقي كسب اللفظ  
والله لم يتم اثبات اللفظ به لان الحقيقة لا  
القياس بالقياس الى خصوصيات انواع حقيقة الله لا  
وجود كل من النوعين بدون الآخر بل ليس بينهما  
لا يفسر صريحا بل لا بد لانه قد تحقق التصادق فيها  
صحيح والتصادق يحقق في الانواع السابقة بنسبة  
الانواع من الاجناس كما لا شك ان شواذ او غير  
المقول ان قول النضر في الكلام انه وقع في كلام

الظاهر من بين المتنازعين البشرون المتفرغين من جواب  
ما هو هو الذاتية وحينئذ يتناولون الفصل الثاني  
بمقول في جواب ما هو وذهب بعضهم الى ان المتفرغين  
في جواب ما هو هو الذاتية الا وهم رد الشيخ عليهم بان  
المتفرغين كل واحد من الطرفين اعم وليس بمفرغ في جواب  
ما هو وقال في جواب ما هو من الجانبين ان يكون الجواب  
بالشيء ورفق بين المتنازعين جواب ما هو وبين الطرفين  
في جواب ما هو والواقع في طريق ما هو ان نفس الجواب  
غير المتكافئ الداخل في جواب الواقع في طريقه بعض  
لم يتفرغوا من نفس الجواب التي هي ماهية وبين  
الداخل فيه والواقع في طريقه الذي هو الذاتية او  
شيء ماهية نفسه الا ما دام الداخل في جواب ما هو بالرد  
الذي اولى عليه بالتضمن الواقع في طريقه الجزم به لاول  
طريقه المطابقة بعد التفرغ في ذلك وان كان  
الشيء بنسبته وتحقيقه في جواب ما هو لا يكون مذكورا  
بالمطابقة وجزءه اطلاق يكون مذكورا بالمطابقة  
بالتضمن فان دلالة الاثر اعم مما هو في جواب ما هو  
حتى لا يصح ان يدل على ماهية ولا على غيرهما الاثر اعم  
والتضمن مما هو في نفس الجواب ان جزئه في جزئه ان كان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

في الجنس الثاني ان يكون له فصل بقومه بنابر ما  
 تركبه من اربعين شيئا ويجب ان يكون له  
 فصل بقومه ضرورة ان تكون انواعا متمايزة بالخص  
 والنوع اب فليجب ان يكون له فصل بقومه ضرورة  
 ان فوقه جنس فلا بد من فصل غيره عما يشترك فيه  
 ينشع ان يكون له فصل بقومه متصفا ان يكون تحت  
 نوع او متوسطات من الاجناس والا فليجب ان  
 يكون له فصل بقومه ضرورة ان فوقها اجناسا  
 فصول بقومه ضرورة ان تحتها انواعا وكل فصل تحتها  
 اجناسا او النوع الثاني هو يقوم اب فليجب ان  
 الثاني يقوم اب فليجب ان يقوم المقوم المقوم وان يتكلم  
 كليا اي ليس كل مقوم اب فليجب ان يكون الثاني  
 شيئا يقوم لان في دون جسم ولان جميع مقومات  
 المقومات الثاني فليجب ان يكون جميع مقومات الثاني  
 مقومات الثاني لم يبين بينها فرق في المقوم لا شتر كان في  
 جميع الذاتيات فان قيل الكلام في الفصل المقوم فليجب ان  
 يكون كل فصل مقوم اب فليجب ان يكون الثاني لا يميز شيئا  
 في جميع الذاتيات حتى يميز الاتحاد في المقوم لان الثاني  
 جنب داخليا فهو غير داخليا في المقوم الثاني فليجب ان يكون

فان لم يكن ان الجنس الذي هو في مركب من جنس و فصيل  
هكذا الجنس الثاني والثالث حتى انتهى الى العاشر  
جميع اجزاء السافل مقوله هكذا وهو ليس خارج عن كل  
فلا كان كل فصل مقوم للسافل مقولا للعالم لم يتجلى  
وان لم يكن هكذا فافهم وانكسرت ثانيا اي بعض مقوم  
السافل مقوم العالم اما في النوع فظ كما بقا في العالم  
فانه كما بقا مقوم العالم ان يقوم بمشهوره واما الجنس  
فهو على تركيب العالم في اربعين و بين و كل فصل  
يقسم السافل اي الجنس السافل اوله مقسم فلهذا السافل  
تقسم السافل في معنى تقسيم كصنفه الا لو كان فذا  
حصل السافل قد حصل السافل فزوده ان تحصل الكل  
تحصل ابرز وليس كل يقسم السافل فو يقسم السافل فذا  
فانه يقسم جسم دون الحيوان لكن بعضا يقسم السافل  
السافل كانا طلق على اربعة مجسم وقد يقسم السافل  
بما يكون تحت السافل فيسول المتوسطات و يدرك عليه  
ان مقسم المتوسط مقسم السافل فلهذا الكلام ان كل فصل  
يقسم الجنس السافل في المتوسط او النوع السافل فو يقسم  
السافل في الفصل الرابع اقول في مقسم السافل  
الشيء كما يكون مقوم سببا لمقوم و اداده ابا العر

و تصور بالحققة او بوجه اقرب لها كان هذا صادقا على  
المعنى الاول فان تصور سبب لتصور الموصوف  
ما عدل عنه الموصوف وقال الموصوف فليس هو الذي يكون  
تصوره مستلزما لتصور ذلك الشيء بكنه الحقيقة او بوجه  
اختاره من جميع ما يتأثر به ولو لم يره بالتصور بتصور  
بالحققة وانه لا يتأثر بموجوداته متاثر من غير ان ذلك  
بكنه الحقيقة لكان احد التقيدين فغيا عن الاثر في خلقه  
الاول اعمد التام واثباتي اعمد التام فليس هو  
التمام لانه يقيده لا يتأثر عن كل ما عداه فان قيل في  
فيسون مانع لصدق على هذه ذات بالنسبة الى  
انها محولة كما هي بالنسبة الى البصر والسمع  
الى سمع اولا جامع لان اعمد التام فليس هو  
فان قيل فانه لا يتصور بوجه اعمد التام فليس هو  
ان يتأثر بالطلب تعريفه لايستلزم حضوره لان  
في ذاته من كيف يستلزم تصور بكنه الحقيقة او بوجه  
في كل ما عداه اعمد التام فليس هو لان اعمد التام  
تصوره تصور الشيء ان يكون تصور الشيء ما عداه من تصور  
وكتيب ما منه وذلك بان يوضع المظهر المتصور في  
بوجه ما تم بعد ان ذاتا منه في حياته وبعدها ما

يدعي اليه وانه يحصل التصورات اللواتي هي  
 من الصفات ليس كالكثرة في الشيء بل كالكثرة  
 في معرفة اذا اعتبر نسبة الى المطلوب تعريفه فيلزم  
 انما خبر نسبة الى الذات من قضاياه امتيازها عن كل  
 عداه ولا فلازم انه معرفي وقد سلم فيجب ان يتبادر  
 يحصل نسبة الى صورة لا تصدق على المعلوم ولا  
 انه لا يحصل في الجسم ان طرقت صورة لا تصدق على  
 الذات وهو لا يصدق له انه يستلزم صورة الجسم  
 ان يكون الذات من شأنه معرفة ان ان طرقت  
 معنى الاستدلال ان يكون تصوره هو المقصود وهو  
 تصور ذلك الشيء فيجب تعريفه بالضرورة وليس  
 يتصور ان يوجب تصور ان ان طرقت على الامر بالعكس  
 المراد تعريف مطلق المعرف والتعريف انه كونه  
 تعريفا للمعرف اخص من مطلق المعرف فيعرف  
 المساواة لانقول التعريف انه كونه مطلقا  
 كونه مفهوم والذات ولا يضر كونه اخصا باعتبار  
 عرض من الاضافة اعني كونه معرفة للمعرف في ذاته  
 الكلي المذكور في تعريف الجسم كونه جنس الجسم  
 من مطلق الجسم كونه مفهوم اعني كونه  
 من مافاهم

المعرف لا يكون نفس الشيء المعروفة لان معرفته  
يكون معك ما قبل ما جيت به معرفته لان تصور سبب  
الشيء لا يعلم قبل نفسه وبعد افتراض لا يجوز ان يكون  
تصورنا لتصور العلم عن افادة التعريف لانه لا يغير  
تصور حقيقة بالكنه فلو كانت بعض الزايات ولا يتغير  
من جميع ما عدا السواء اياها ولا غير ذلك ففصل لان  
يجب ان يكون اجلي وانه فصل حق لانه وجوده في  
العقل الكل من وجود العلم بوجوده الاول من وجوده  
في العقل يستند وجود العلم من غير عكس الثاني ان  
الخاص ومصادره اكثر من كماله هو شرط ومصادره العلم  
هو شرط ومصادره لانه من غير عكس لا يمتنع له  
ابعد من التعريف من العام وتخاص كذا ذكرنا  
وغيره وفي الكل نظرا الاول فان العلم يجوز ان  
يعينه تصورنا ما جيت به بجميع الزايات اذا كان  
بواسطة قبه عرضي واما الثاني فان وجوده في  
العقل انما يستند وجود العلم اذا كان العلم ذاتيا  
وحيثما لازم واما الثالث فلو كان ان كان شرط  
في العادة است العقل فانما نعلم ما ذكر اذا كان ذاتيا  
له وان كان في الوجود فلهذا لا يجب كونه في



و ان خصوصاً العقل من حيث يكون انشائي لمجرد ان يكون مخصص  
بشيء مخصوص في الذهن و انما هو مخصص بالمال بخطر بالمال اصطلاحاً اذا  
كان غير ذاتي للمخصص اما بالجميع فكله خطابه لمجرد ان  
يكون له عين مع ما بين آخر خصوصية تفيد تعقله و انما  
ان يقال لك ان لا اصطلاح على ان المعروف انما  
هو رسماً او اسماً كجانب يكون مساوياً للمال بالخط  
بمعنى ان كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه اللاحقة  
و هو معنى ان مراد اي اذا وجد المعروف وجد اللاحقة  
و چنانچه ان يكون مانعاً من عزل غير افراد اللاحقة و كل ما  
صدق عليه اللاحقة صدق عليه المعروف فيكون  
بمعنى ان اذا انتقل المعروف انتقلت اللاحقة و باینکه  
ان يكون مانعاً لجميع افراد اللاحقة و ههنا نظر و هو  
ان النطق بجميع طرق الكتب بالتصور و التصديق لکما ان  
التصديق يكون برأياً و خطایاً و غیر جماد اصولی  
التصديق من طریقاً لکن من التصور حقیقی و غیر  
من جمیع مصادره و اعم من ذلك فالعقول و التصورات  
اقول ان الشارح لابد ان يشرح طرق الاتصال بجميع  
التصور و من خصوصه بالاولین فلیعلم من انشائها  
في اجواب النطق بالاصول ان لک تمام الشیخ و کثیر من

المتعقبات من مراد بان الرسوم المتعقبة يجوز ان يكون اسم  
 من الالهية وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات الالهية  
 بالاسم وكتبت على شرح بلغة الكتاب فان كتبت تعريف  
 بان منه واما كما يطول ذكره وقد اخرج ان قوله  
 ويسمى هو انما اقول استواء الالهية كقولهم  
 وكلها منها الى تمام وان قصص لانه ان يكون بمجرده  
 اوله فلا دلالة لكان بالجنس والفصل تعريفين مع تعدد  
 الجنس على الفصل يسمى مرادنا اما الحمد فلا يرفع من خارج  
 وقد من افراد الالهية ودخل خبرا واما ان لم يسم  
 على جميع التعريفات وان كان يعرف بالاسم هو انما  
 فله من بعض التعريفات كالتعريف بالفصل هو  
 او به وبالجنس البعيد وكلا كان الجنس البعيد كان  
 في التعريف او قوله ان في النكاح بالجنس التعريف  
 يسمى رساما ما يكون تعريفه بالجنس هو انما  
 انشأه واداره مع شابهة الحمد انما من جهة  
 وضع الجنس القريب اوله ثم قيد بالجنس الالهية  
 بالجنس هو انما او بنا وبالجنس البعيد يسمى رساما  
 فاني منه في الرسم كالفصل في الحمد فان كانت مع الجنس  
 القريب تمام او كانت مع البعيد فما قصص لم يسم

لم يغيروا العرض العام مع الفصل الخاصة لانه لا يغير  
 الا شيئا ولا الاطلاق على الذات وكذا انما صحت مع الفصل  
 على ان لا يغير الاطلاق على الذات والاشياء من جهة الفصل  
 وكذا ذكره الله وفيه نظر لانهم ان كل قيد فيه ما يغير  
 او الاطلاق على الذات بل بما يغيره ايتاج هو من  
 زيادة ايتاج مما هيته وسهولة الطوع على تحقيقه  
 كما صرح به الشيخ في الاشياء وكثيرا ما يفتون الا  
 الحاشية هو وضع الايتاج في الفصل السبعة مع  
 الفصل القريب مع الخاصة خارج عما ذكر مع انه يغير  
 الاطلاق على الذات فان قيل يجب ان كل جزء هو  
 خاصة ومقدم عليها فكل ان مجموع الاجزاء ليس هو  
 ومقدم عليها فان كان احد القام توفيقا لجميع الاجزاء  
 كيف يتحقق القادر السببية وانقسم اجيب ان جميع  
 الاجزاء مفصلة هي الحمد ومجموع الاجزاء من حيث هو  
 واحد مجموع من محدود والاولى غير الثاني لانه اذا  
 ان جميع الاجزاء عشرة تسعة منها اجزاء محدودة والاولى  
 هو الصوري وهو الوحدة الجمعية فذا اخذنا  
 فالوحدة الجمعية لم تحصل مما يشبه واحدة بل حصلت  
 كثيرة بل حصلت تسعة مختلفة لكن محدود هو الحمد

لا يجوز ان يجعله الوحدة المجموعته واحده فصوره الواحدة  
 غير ذلك وصوره موجب تصور ذلك وبقدم  
 عليه وقد يجب بان معرفته المحدود تصور متعلق بجميع  
 الاجزاء وصورته المحدودات متعلقه بالاجزاء وبقدم  
 الاجزاء سبب تصور مجموع الاجزاء وبقدم عليه فبقدم  
 وفي المحدود اجمال وفيه نظر لانه لا يبيد الغائبين المحدود  
 بقوله لا حيث وجميع اجزائها بل بين تصور الحاضره التي هي  
 المحدود وصورات الاجزاء التي هي المحدود فلا بد من بين ان  
 المحدود هو الاجزاء من حيث يتعلق بها تصور واحد واحد  
 هو الاجزاء من حيث يتعلق بها تصورات المتضمنات  
 والاحكام في المحدود الواحد ويجب ان يكون قد تم  
 الايضاح في التصور بان يكون شبيها بالعرف والمعرف  
 فكل واحد من معرفتنا على لفظ يعرف يفرض على  
 لفظ او تعرف طبع لكن معرفته تكون مستندة لغيره  
 المحدود فالغلط المعنوية تخرج معرفته كونه موافقا  
 لجوهر المنطوق فانما انما تخرج من الاستدلال فقط واما  
 فكيف نطق والتعريف الدور ارضي من التعريف  
 لانه يمكن ان يصير ارضي بعض الصور كالحاشي  
 والدور ارضي اخرين فضاها ارضي من الدور

فيكون هذا الظاهر اعني بمرتبة الاشتغال على الاول مع هذا  
 لكن الدور الظاهر المستخرج نظر الى لفظ وتكون في التعريف  
 بالمعادى كتعريف الشئ في المتحرك باليسر  
 والزوج باليسر بغير ما يعنى بالنسبة الى من يتحرك  
 السكون هذه متبوعين في معرفة والجهالة  
 كذا الزوج والزوج وهذا اذا كان الحركة والسكون  
 وكذا الزوجية والزوجية كما يجب المشهور وانما اذا  
 بينا تقابل عدم والملكة بين يكون السكون عدم  
 كما من شأنه والزوجية عدم الزوجية كما من شأنه  
 كما يجب التفتيش في تعريف دور في مرتبة وتو  
 وعن تعريف الشئ بما لا يعرف الا به اي عامر  
 توقف على ذلك الشئ توقفاً بمرتبة بان يكون عدم  
 متوقفاً على عدمه بل واسطة كتعريف الكيفية بما  
 يقع الشائبة والاشائبة ثم تعريف الشئ بغير الاشائبة  
 في الكيفية فالاشائبة توقف على الكيفية بمرتبة اعني  
 توقف وترتب في عدمه بالمرتبة في تعريف الاشائبة  
 بالاول عدمه بغيره وبين ثم تعريف الشئ بغير  
 الاشائبة بغير الشائبة بغير الشئ بالاشائبة

كاتري بوقف على اثنين بزمين احد ما بوقف  
 المتساويين على الشئين وان ثبت بوقف المتساويين  
 على اثنين واما بربا بوقف المتساويين بالزوج  
 وان في الاول بالتقسيم متساويين والمتساويين  
 بما ذكر فارادج بوقف على الاثنين ثلث مرات  
 لا في مرتبة المتساويين والمتساويين على اثنين  
 واثنين في ثلثين واوله القاطع غريبة وثية  
 كما هو كلامه انه يريد بالثية والحقبة معنى واحدا  
 وهو ما يكون غير قط الصغ بالثية الى السمع والسمع  
 الشئ في الاشارات غريبة ولا وحشية فارادج  
 في الغريبة ما يكون مشهور الاستعمال في مقابلة  
 المقابلة والحقبة بالثية بالثية يتفرع اليه  
 بضمه وفي مقابلة العذبة ويحب ان يميز من  
 الاقطة المشتركة والمجازية عند عدم تميز بنية دالة  
 في تعيين المراد فان قيل الى ان يكون السمع قربة  
 لكونها مأخوذة في تعريف قلنا للمجاز لا يكون السمع  
 قربة دالة على ان اللفظ لم يستعمل فيها وضع له  
 غير القربة دالة على تعيين المراد في الحالة الثانية

ان يثبت القول رتباً على مقدمته لتعريف القضية  
 الاولى ولتسهل وثلاثة فصول لان البحث اما عن محتملة  
 خاصة او الشرطية خاصة او كليتها جميعاً والمراد بالاولى  
 الاولى الاقسام المحالة باعتبار الفسحة الاولى  
 للقضية كما بقية القضية اما محتملة او شرطية  
 او ضرورية وغير ذلك لان القضية انما تنقسم الى اربعة  
 اقسام مما الى محتملة او شرطية فان قلت هي  
 الموجبات من اقسام محتملة خاصة وشكل القضية  
 في الصادقة من اقسام الشرطية خاصة لكن هي  
 وان كانت بالمحمولة وغير ذلك من اقسام الاولى  
 لطلوع القضية ويستند في المقدمة قلنا ليس كذلك  
 التحقيق لان كلا من الايجاب والسلب والمحمولة  
 والا محال في محتملة بمعنى يخصها في الشرطية بمعنى  
 يخصها فلا يكون من الاقسام الاولى فالقضية  
 قول يصح ان يقال قلنا انه صادق فيه او كاذب  
 فيقول بل لا فسر كذب يطلق على المقول المسحوم  
 فيعبر في القضية المقولة الاولى في الملاحظة الثانية  
 في الصادق كما يطلق على القول المطابق حكمة الواقع يطلق  
 على كل من القول وهو المراد منها وهي محتملة او شرطية

فانما ان تحت بطريقها المكنون عليه و به الى مفردين  
بالفصل او بالقوة مخفية الاشارة طية و معنى الاختلال  
خزف الادوات الدالة على الحكم الذي يكون به  
حكم القضية قضية فاذا قلنا زيد هو عالم او زيد ليس  
هو عالم و خزفا هو الدال على السبب و ليس هو  
الدال على السبب بل زيد هو عالم و بما مفردان  
وذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فلما موجود و  
ان زوج و اما فرد و خزفا لفظان و انما الدال على  
الاتصال و لفظ اما و او الدال على الاتصال بل  
و الشمس طالعة و النار موجود و بما قضيتين لا  
و كذا العدد رقم و العدد فرد و يعني بالفرد بالقوة  
يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزا من تلك القضية  
و خزفا فاذة حكمها قد غلبت احتمالية فقولنا زيد ابوه  
قد تم و قولنا زيد قائم قضية و قولنا ايمان ان طلق  
ستقل نقل قد سبه و قولنا زيد عالم ليس زيد مكرم و  
قولنا زيد عالم ايضا و زيد ليس به عالم و قولنا الشمس طالعة  
يؤيد النار موجود و فرد ذلك مما يصح ان يدرك  
و لموضوع محمول فانما تتحول في شئين يمكن ان يعبر عنها  
بمقتضى مفردين حال كونهما محكوما عليه محكوما به و هذا



و هذا المبدأ الشرطي فانه لا يصح فيه ان يضاف اليه  
 عن طريقها بالقدم و الثاني لا يصح عند افادة الحكم  
 بالقدم و الثالث لا يخلط طريقها الى شئين يمكن ان  
 عنها بلفظين عند قصد افادة الحكم الذي في الشئ  
 و هذا ايضا من قول الشيخ ان الحكم عليه و فيه في القضية  
 الجاهة مفرد بين القوة او بالفعل فحتمه و لا فسطحية  
 و كما اقول ان اتلفت القضية بطريقها ان تضيق  
 بشرطية و لا فسطحية لئلا يرد بالقضية باليسر بطريق  
 بالقوة و لا بالفعل و لا يرد شئ من التوضيح لئلا يرد  
 بين الشرطية فكل في مفرد بين بالقوة و سبب و يجب  
 تحقيق التخلل الشرطية الى القضية و لا بشرطية  
 و اما متصلة اقول يجوز ان يكون وضع المتقدمة بالاشارة  
 ببيان الاقسام الاولية و وقع تحت الشرطية الى  
 المتصلة و المتصلة على سبيل الاستلزام و بالعرض  
 ظاهر كلام الاشارة ان المتصلة و المتصلة و المتصلة  
 و قد م اولى للقضية لانه فان علق كسب  
 فحتمه كانه اعتبار القضية اما حتمية او غير حتمية و غير  
 حتمية اما متصلة او منفصلة كما في الجوان اما حتمية  
 او غير حتمية غير ان طوع اما حتمية او غير حتمية اما حتمية

مفرد بين

لا يخرج عن ان يكون من الانقسام الاولى للمجموع  
 غير ان طق ليس اية محصلة يكون تقسيم مجموع الى اقسام  
 وعينه بواسطة نفسه اليها فاشتهر عليه انما مقتضى  
 وهو ان ياتي حكم فيها بصدق قضيه لولا صدقها على تقدير  
 صدق ما اخرى سواء تحقق صدق القضيتين ام لا  
 وجوده كان ذلك على طريق التزوم ام لا فان كان حكم  
 بصدق قضيه وان كان بالصدق في السالبة وانما  
 منفصلة وهي التي حكم فيها بالنفي في بين القضيتين  
 لم يفتقر في الصدق والكذب جميعا وهي المنفصلة  
 الحقيقية او في الصدق فقط وهي المانعة بجمع اوجه  
 الكذب فقط وهي المانعة بخلو وكل منها موجب  
 ان كان حكم فيها بالنفي وسالبة ان كان بصدقها  
 وجميع الاساطع متولات عرفت ان ان النكاح  
 في الموجبات ظاهرة لغيرها من منع الحمل ان اتصال  
 هو الاتصال من منع الجمع ومنع الخلو في السوالب  
 والقسم بالموجبات في الاطراف في الفصل  
 الذي اقول منه ان الموجبات لكونها من شرطية بترك  
 التزوم من المركب وهي انما تحقق ثلثة احوال  
 محكوم عليه وليس هو ضروريا لانه ومنع لان حكم

بكم عليه رتب و محكوم به و ليس محكوما على الموضوع  
 و نسبت به ارتباط محمول بالموضوع و هي محكمه  
 او بنفيه عنه فانما انما تحقق زيدا او كذا كانت النسبة  
 هي مفهوم كونه ثابتا له او غير ثابت لم تحصل القضية  
 كما هو حال الشك في كون التوهمين فانهم يتناولوا  
 و نسبت بينهما من غير حكم حتى اذا زال الشك و اعتقد  
 احد من ان النسبة واقعة او ليست بود ففقد  
 ان المحمول ثابت للموضوع او ليس ثابت له ففقد  
 القضية و لهذا قال الشيخ ليس مجموع مطلق القضية  
 الموضوع و المحمول بل كل واحد الى ان يثبت الحكم من مع  
 ذلك النسبة بين المضمين باليجاب او السلب  
 فلا يراون في التحقيق اربعة ممكنة لم يترس في النسبة التي  
 هي مورد اليجاب والسلب لانها اجماع تحت النسبة  
 التي يرتبط المحمول بالموضوع ارض الحكم و انما ان النسبة  
 واقعة او ليست بود ففقد و لهذا اقتصر و ان في الالفاظ  
 على ثلثة لان الرابطة الدالة على الحكم ذاتية على الموضوع  
 و انما حصل الحكم حصل للطرف الذي حكم عليه منه و هو  
 ارض كونه محكوما عليه و مستند اليه و للطرف الذي حكم  
 عليه المحكومية ارض كونه محكوما به و مستند او كل من ذات

الموضوع والمحمول مستندة على الحكم كمن وصفنا  
والحكم كونه الجزاء لا غير مقارنا للقضية بارنا  
عليها بالذات فظهر ان النسبة هي جزاء القضية  
بشيء هي موضوعية الموضوع والمحمولة المحمول بالشيء  
استدرك من ان الموضوعية متساوية قول كل من  
يشتبه بالنسبة بالبرج انما يكون ثم يثبت حيث  
عليه تسمى عليه النسبة الالهائية المستندة اليه  
مما يقع وضع القضية الداخلة فيناقضه ارادوا بالمحمولة  
غير ما هو مضمون الظاهر وتفقده ان النسبة هي الظاهر  
انما هو ما يقيم بالبرج فيكون له باعتبار المحمول المستند  
اي كونه مستندا وباعتبار الموضوع المستند اليه  
ان كونه مستندا اليه فيحقق التقابل بين المستند  
والاستند اليه بين الاول عبارة عن النسبة من حيث  
تعلقها بالمحمول الثاني من حيث تعلقها بالموضوع  
نقول لان النسبة ان النسبة التي هي جزاء القضية هي  
موضوعية الموضوع لا ينافي قوله في ترجع اليها ان  
الرافعة بقدر نسبة المحمول الى الموضوع ولذا كان  
جهة القضية كيفية تلك النسبة كما توهم مع ان  
نظر الى ظاهر ان نسبة المحمول الى الموضوع هي

انما يشترط في ذلك ان نسبة المحمول الى الموضوع  
 هي نسبة الموضوع الى كونه مشتملا على المحمول من الاستعداد  
 والى ذلك كان المحمول متصفه بنسبة الى الموضوع  
 والموضوع متصفه بنسبة الى المحمول فاذا جعلنا نسبة  
 الى الموضوع داخله الصفة في صفة الموضوع الى  
 في صفة المحمول هذا كما ان صورة شئ في العقل  
 صفة العقل على ما سبق فذكر في اللفظ الدال  
 الاول باللفظ الدال على النسبة فكيف يسر رابطة  
 لربط المحمول بالموضوع وزعموا انه اداة له كالشئ  
 في عقله في النسبة المتوقعة على المتبیین كذا  
 يكون في قالبها لا يتم كونه قولنا زيد هو عالم وليس  
 في زمانه وقد يكون في قالب الكلمة كذا في قولنا  
 كان عالم ليس في ذاته ونسبة نظر من وجوده الاول  
 انه لو كان لكان مجموع اللفظ على شئ موحدا يكون  
 اللفظ اداة كانه جميعا كاستعداداته على نسب  
 والاضمانت اداة كانه في انه لو كان لكان  
 في انكسر في كل شئ كان شئ في القول بعض  
 ان كان شئ على ما هو متفق العكس لا كان  
 كسر في القضية بعض الكائن شئ شئ على

لفظ كان باغلبة التعمل يدل على تعيين الزمان  
 ان لفظ هو في قولنا زيد هو ١٠ هو محلا الى بر عبادة  
 هو و هو منه اهل العربية حقه او دلالة له على شبه  
 انما ١٠ انما زيد ما يستعمله ضمير الفصل والعاذ فهو لا يكون  
 شبه مثل بر عالم في على فقد بران يكون هو انما يعينه هو  
 وقت كيد و يفتق ان ما يعينه خبر لا نعت ولما دلالة له  
 انما ١٠ اصله والذ فيهم منه الربط في لغة العرب هو انما  
 انما ١٠ هو اية من حركة الرفع تخفيا كما قيل لنا اذا قلت زيد عالم على  
 من قبل النقص انما هو حركة او اية لم يعظم منه الربط والى  
 واذا قلت زيد عالم بالرفع فهم ذلك في فارا ربطه من هو  
 انما ١٠ غاية الموضوع ولا ادري كيف خفي في ذلك الموضوع  
 ان وقع بهم ذلك ففعل ما ذكرنا انما انما الموضوع هو  
 جبين بالقضية ثنائية وان كانا معبرين فلكل ثنية ثنية  
 وان كانا اخر ما فقط هو ثنائية ثنية ثالثة وبالجملة  
 كون لفظ هو غير موضوع في لغة العرب بربط ما لا ينبغي  
 ان ينفى عن احد من الموصولين فضلا عن انهما مستقون قدما  
 كنه في ثنائيات هذا الاشكال متفصلا عن حقيقة الحال في  
 في الاشكال من وجه في كتاب اللفظ في وجوده في  
 في استحقاق ان يصر الى انما يدل على ان ليس ما دم

[illegible]

وكان كان يكون وسيكون ووجد ووجد  
سبحه هذا كله مدح وثناء الله  
هو الذي يكون قولنا زيد هو اسم  
لكنه ذات تحت اجزاء محفوظة فان كان مدح  
شعره بن بطة تسع عشرة ثمانية  
على ان يكون في التفسير فيجب التفسير  
فيقول في الجملين معا او اذ كانت فقط او غير ذلك  
فقط اما واجبات جازية او منع بغيره وانما  
في بعض اللغات لعدم العلم بوزن حرف الراء  
في جميع اللغات فيقال من ان لغة العجم  
الواحدة مطلقا لا يفظ له بكرة فانما هو في اذ  
يكون الحول في كل لغة احد عليه وله خصائص  
المعروف في اللغة في اللغات مستفينا عن  
على نسبة المقوم والصفة النسبة واعلم ان هذا  
اللفظ لا يفسر القضية التي هو لها فعل هي التي  
التي هي جملة محليته كقولنا قد زيد الله الله  
هو في فعل القوم انما هي النسبة التي هي  
في جملة محليته كانت نسبة ما يصح في  
محرك هي النسبة التي هي المحمودة من شرح



است فاعلم ان مقتضى وجهه وان كانت نسبة ما به  
 ان يقع الموضوع ليس محمول وحيث النسبة لا تتغير  
 والموضوع من ... فاعلم ان مقتضى نسبة ما به  
 - تضع من قول الانسان جبري التي بها يصح  
 ان الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح  
 والحادثة والشيء قولنا الانسان ليس يكون  
 بها يصح ان يقع الموضوع ليس محمول وان لم يصح  
 بها فاعلم ان غاية الموضوع وبه ينشأ اعتراض  
 تحريف الوجبة والشيء بان لا يتصل بموضوع  
 وموضوع المحللة اوله مركبان تفصيلي للمحللة  
 النسبة وانما قدمه لانه مرجع الافادة ومناط الا  
 والبدلية هو الصادق والكافيه وهو  
 السالب وقد اتفقنا لما باعتبار الموضوع ولو  
 في اساسي الاقسام حال وقوع التفصيل باعتبار  
 موضوع المحللة اما ان يكون جزئيا حقيقيا او كلياً  
 فان كان جزئياً حقيقياً سبب التفصيل شريطة  
 كون موضوعها شخصاً مخصوصاً لا يشمل الاشارة  
 كقولنا زيد عالم وبذلك كانت ادعاء قابلية القول  
 انه لا بد ان يدلول الموضوع في الذكر كون شخصاً

في هذا كتابنا فانما نعلم ان ليس كل واحد من ان اسما  
 فاشارة و المحضات موضوعه لسان كل واحد  
 يريد ان يصدق عليه الموضوع من هذه ان يكون  
 شخصا فمثل كل انسان حيوان كذا كذا لان كل واحد  
 يتخصص في هذا المبدأ ان يكون الموضوع بحيث يتخصص  
 بحيث لا يتصل بالاشراك كما يضم من قولنا اننا قد  
 و هذا كتاب من رايه ان يتخصص بهن محسوس كذا  
 كل ان حيوان و ان كان الموضوع كذا فاما  
 بهن كنية ازاد ما عليه الحكم ان يكون ان الحكم على  
 لواء الموضوع او بعضا بلطف به ان ذلك ليس هو  
 كذا من سور البقرة المحيط به لو لا بهن قلن بهن  
 بحيث القضية بصورة لواء الموضوع فيها  
 كذا البعض مسورة لاشتمال على السور و الصورة  
 لواءه اقسام لانه ان بهن فيها ان الحكم على جميع  
 و لواءه ليس الكلية او على بعضا و بهن بهن و كذا  
 لواءه لواءه او سائر سور لواءه الكلية  
 كل لواءه لا لواءه سور لواءه المكان لا شيء  
 و لواءه سور لواءه لواءه بعض لواءه سور  
 لواءه لواءه ليس كل ليس بعض بعض

يتخصص

ورا على سبيل التشويق اعتبار الأكثر لا على التبعين فان  
 الكل ينتمى منه بسبب لغة من لغات ان الحكم على الكل  
 هو على البعض ووجه الاستدراك والكره في  
 سبب ان التقي والتوحي في الاثبات ولفظ التوحي  
 او شدة ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية او البعضية و  
 جاز ليس كل وليس بعض وبعض ليس كل ليس كل  
 معنونه المطابق لرفع الايجاب الكلي لان كل صرح  
 بالتان في الجازية وليس رفع له ويزنه بالسلب  
 بعض التقي من البعض هو ارفع الثبوت بل بعض  
 ارفع منه لان الحكم اذا لم يثبت لكل فرد فذلك  
 انما ان لا يثبت الفرد اصله او يثبت الفرد ويثبت  
 بشئ من فرد وعلى تقديرين تحقيق السلب من بعض  
 هو هو السلب من شئ وليس بعض بعض ليس نفى  
 القاطع بل هو السلب الجزئي لان معناه ما شئت  
 من بعض افراد الموضوع ويزنه برفع الايجاب الكلي  
 واذ التقي من البعض لم يكن ثابتا لكل فرد  
 واما كل ان نقول ان ليس كل جرح كذا فم  
 الايجاب الكلي فذلك كسب ليس بعض من جرح  
 الايجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم منه

في المحاورتين، وتحقيق انهما انما هما قياسان في نفسه  
وليس بينهما تالاول فم لا يكاد الكس والشافعي قد وقع  
الا كجاب الجرحي وانما جرحا بالقياس الى المحرر الاول  
سلب لانه على ان المحرر سلب من كل وجه  
وان في سلب جرحي فلما كان الاول على تقدير جرحي  
و على تقدير كليا جعل للفرق افع بالحق القطع  
تلكا لا يستل اشكوك والفرق بين ليس وبعض  
ليس ان ليس بعضه لا يستعمل سلب الكلي كذا في  
ليس بعض من الناس كجرح لو توجه نكرة في سلب  
سلب بعض ليس فانه ليس في سياق النفي وبعض  
ليس فذكر لا كجاب احد ولي كانه قولنا بعض  
محمود ان هو ليس بالناس بتقديم الرابطة والفرق  
السلب سلب ليس بعض فان حرف السلب  
عند م قطعا فيكون سلبا قطعا اذ لم يصح من  
الحدوي وان لم يبين اقول ان كان المحرر  
القطعية وقالوا مخرج المحلة ان كان محلا  
وان كان كليا فان بين الكائنة لم تحصره وان  
فذلكه واورده عليهم ان شق من الناس في  
محمود ان محسوسه في كذا جعل هو مخرج نفسي

الطبيعة اعني الالهية لا بشرية بل هي من الطبيعة  
 البرية والاول انما هو في الطبيعة لا في النفس الالهية  
 من حيث انها من جهة طبيعة عقلية جزئية مخصوصة  
 بان الكيفية هذا ليس من حيث انها صورة شخصية  
 وجميع المصورات بهذا الاضمار موضوعا عن كونه  
 انما هي في الطبيعة من جهة انه حكم على كل اهل بيت  
 ووجه بينهم جعلوا المصلحة في قوة البرية وبذلك لا يصدق  
 برية ان ليس بعض افراد الانسان نوعا انثى  
 ان المراد تقسيم الطبيعة الى العلوم وشمل في  
 الطبيعة الخارجية من جهة الكيفية من حيث انها نوع  
 مثلا بالنسبة الى كونه انثى انثى كالكيفية  
 الحكم فيها على الزاد والذبح ايضا كقول المتأخرين  
 ان تربية النفس وقابلها ان كان الموضوع جزئيا شخصية  
 وان كان كليا فان بين كونه الزاد بصورة والذبح  
 لم تعلم ان تصدق كونه او برية بان يكون الحكم على  
 صدق عليه يقوم الموضوع من الافراد بل على نفس الطبيعة  
 او مطلقا كقولنا الانسان مقول انما هو ان يهود  
 واما مقبلة بالعلوم كقولنا يهودان من حيث انه  
 عام ينسب للانسان من حيث انه عام نوعا الى غير

عن ضعف

[illegible]

بشخصه

فان كان المحرر اذ لم يرد له الموضوع فنفى به  
ما صدق عليه من البريات الشخصية اكان  
زخا او خافه . . . . .  
جوابه فصل خمس اعرفنا طامان هذا هو الموضوع  
بحسب العرف واللغة فخرج مسمى ج اذ لم يرد له  
الاطلاق بل لا يصدق عليه لعدم التفرغ له ولو سلم  
من البريات المذكورة وخرج ايضا المسألة على  
الاطلاق منه من ان يصدق على كل انسان حيوان لم يدخل  
في العلوم انما هو اذ ليس هو كغيره ان واما البريات  
ما صدق على ان حق وحسب اردنا بالبريات  
بريات ذات ج خرج بريات مضمومة من  
مضمومة العارضة لا يصدق على كل واحد  
معلوم انما كانت العارضة لا يصدق على كل واحد  
لعدم البريات مما هو من بريات العارضة  
العارضة لا يصدق على ان واما انما يصدق  
المستوية العلوم الحقيقية فمثل قولنا كل فرج كذا  
لا يصدق على ان يكون الموضوع بحيث لا يصدق  
على ان يصدق على ان يكون خارجا عن ذلك واما البريات  
الذاتية فليصدق ان لا يصدق على كل ج مثلا لا يكون

ج عليه في غير الامر و بحد العرض حتى لا يدخل المحرك  
كل ان كان تلك الاثر الخارجا في كنف هذا المكان  
و حيث وجد الشئ مما يلهي تصرفه فياد فيه قباله  
و هو ان يكون التصرف به بالفعل كمن لا يحسب الخارج  
من ان تصرفه العقل متصفا به بالفعل على ما صرح به  
الشيخ في الفرق بين التصرفين انما هو بوجه لا يتبادر  
منه اذا قلنا كل التصرف كذا و مثل ان يصرفه العقل  
الغاريح بشرط ان يفرق بين التصرفين في نفس  
الشيء و ما قيل انه يرد على الغاريح ان كل كسب  
هو ان كان النطق بما ان يكون ان شاء و ليس كسبا  
بالضرورة فليس كذلك و اوده بالمكان ما يتبادر  
الاستحسان و الا ان لا يكون صدقه على النطق  
الغاريح العرض انما فهم الاستحسان بين القوة العقلية  
و الفعل و اما المحرك فتعني به مضمونه لا ذاته لان  
ذاته اما متحركة ذات الموضوع فتشيع المحرك  
و متحركة الذات على كسبه و اما متحركة به فبعدم  
ان لا تصدق بكنهه خاصته اصلا بل لا يكون بكنهه  
فلا بد الا شاع بغير من اجزاء الالفاظ المتحركة  
التي على بعض من يتكلم و اية متحركة المفهومين



[illegible]

سكن في منزله المكنة فوكت ووجه كل  
لكنه لم يكن الموضع ووجد تحقيق فالحكم على الافراد  
المقدرة الوجود والكنان لا يتم لا يقتصر على المكنة  
محققه وانهم القديسات بغيره وليست هذه المكنة  
على انهم بل هي في واقعها جزءا من الكل من غير  
اي كل باله بكنية الوجود في حقيقة الثانية واما  
في بعض النسخ كذا هو وكنانهم ثم يعود الى  
هو كسوة قدرة الافراد بالكنية ليس بغير اشتغال  
صدق الكنية ايجابا بهما في طرف من الحقيقة  
وساها بغيره في طرف من الحقيقة بغير اشتغال  
كل من بغيره الذي ليس في الحقيقة مشتغلا هو  
بكنية لا يصح عن الوجود ايجابا فلا تصح  
في الحقيقة ولذا قلنا لا مشتغلا من بغيره فليس بغيره  
هو مشتغلا بغيره مشتغلا فوكت لا يصح بغيره  
منه فلا تصح في الكنية ككنية القديسات بالاشكال  
لا بد من ذلك لكونه في كنف ذلك من الافراد  
المتشعبة واما ان يقول بعد ما اراد بغيره ما كان  
في بغيره فليس في نفس الامر في نفسه المتشعبة  
بدون كنهه بغيره بل بالقياس والقياس لا نسلم

القول

استماع صدق القول على الفرد البقية بتقييده ولا  
سلبه عن البقية بعينه وإنما يزوم لو لم يكن ذلك  
مقتضى محال لا يتم قولهم لو وجد كاف كانا يحصلان  
بغيره والاعتقادي والورد عليه أنه لا يحصل  
فوق بين المطلقة والمطلقة ولا يقتضيه ذلك  
فصل في حكم على ذات الموضوع بانهج  
وجوده هو معنى المدوام ولا يخفى أنه لا يلزم  
الافتصال كلياً والمصادح قد فسده الفصل في لزوم  
اقتداء بعضا من كشاف حيث قال في كلامه لزوم  
ج فزوم بـ بـ نصار القيد الأكثر لأنه يزوم  
القضايا في الاضطرار من الضرورية وهو الضرورية  
التي يكون وصف الموضوع ايضاً ضرورياً في ذات  
و معنى الضرورية الا لزوم أي امتناع الانكسار  
والن اريد بالزوم اعلم من الجزئي والكلي لا يقي  
فوق بين المطلقة العامة والخاصة بثبوت  
الضرورة في بطلان قولهم تصديق الكثرة الخاصة  
و يمكن الجواب بأن مرادهم بأن كل ما يزوم  
ج عليه فزوم تصديق بـ عليه سواء كان  
ذلك التصديق بالضرورة أو بالمدوام أو بغير ذلك

فان لا بد من شي من تلك الحالات تارة بحسب الخارج  
بمقتضى ان كل ما هو ج في الخارج فهو ج في الخارج  
اشارة من الخارج وتكون اشارة كذا كان  
تج حال الحكم او قبله او بعده من جهة وكل ما تم مقتضى  
و ان لم يكن مقتضى بانهم حال توجب مقتضى  
بالا كهم حتما ثبوت القول بوضوح او انتفاءه من جهة  
باعتبار تلك لان هذا الكلام انما هو لوضع قوس من  
ان الذي يجب انصافه بوصف الموجودات  
انصافه بالجوهر الذي هو الذي هو المقوم حال الحكم  
بالحكم والملازم حال حكم العقل بوجب وجوده  
في الخارج فيقتضي انصافه بالاعتناء بصفة في الخارج  
وجوده بالحق او اسما او غيرا وانما قال بغير تارة كذا  
وجوده كذا لم يقل بالحققة وانما عارضة للوجود  
تقضا بالحققة من القسمة في جهة في العلوم  
و ان التي هو موضوعا في مقتضى او معدومة ولم يجر  
باعتبار في مقتضى محولا تباينها في الوجود كذا كان  
والعدم وليس ذوات كونها مركبة ابار في  
كلها في العقل فمركبة ابار في مقتضى الخارج  
في مقتضى العقل ان مقتضى مقتضى مقتضى

هو الشيخ المتبني حقيقة من لا يدرى انما هو شريك على كبره  
 ان معنى كل كذب كل ما لا يوجد في الدين الا في الخارج  
 متساو او متساو او في عقله العقل ثم بالفعل فوجب  
 الفرق بين الاعتقاد بين كل قول الحكم حقيقة  
 على ان فاد الحقيقة والقدرة والمنازعة على الحقيقة  
 فقط ويجوز ان يكون الاقوال القدرة بخلافه  
 او لم يوجد في الخارج مرجح صدق كون كل مرجح  
 ممكن حقيقة لان كل ما وجد كان حقيقيا  
 في وجد كان شكلا ولا تصديق خارجي لان  
 انه ليس في الخارج على صدق ظهر المرجح اصله واداء  
 التمسك لا شك في الخارج في المرجح صدق كل  
 مرجح خارجي بل هو صدق حقيقة وهو فلا وعند  
 في مثل كل انسان حيوان فبين المومنين كثير  
 عدم مرجح وانما التمسك في الحقيقة او غير خارجي  
 متطابق لان الحكم على بعض المومنين واداء في حكمه  
 بعض المومنين حقيقة من غير كسور لولان لا يوجد  
 في غير اوله فيتم الحكم لولان اما التمسك التمسك  
 فاني رجحت اني لان يقين لا يقين في المومنين  
 فبالتسليم برؤية كما هو حكم يقين بعدم مرجح

من المتحقق انه لا يتحقق على التمام على ما ذكره من تحقق  
 الكلية باعتبارها ذاتا بكمية الحقيقة وتارة بكمية  
 يقاس بها المحصورات الموحدة بالجوهرية والسببية حتى  
 يوجد بها بكمية تارة بكمية بعض ما يوجد بها كان  
 من الازداد الكثرة فهو بحيث لو وجد كان بكمية وتارة بكمية  
 بعض ما يوجد عليه في الخارج فهو بكمية الخارج ولو وجد  
 لا يتحقق من بكمية تارة بكمية بعض ما يوجد كان  
 من الكثرة فهو بكمية لو وجد كان بكمية وتارة بكمية  
 لا يتحقق بكمية في الخارج فهو بكمية على بكمية  
 الخارج كما ان الجوهرية في الحكم في السببية ايضا ليس الا  
 بوجود تحقق او نفي كان الجوهرية اذ ان تحققها  
 يتوقف على وجوده بخلاف الجوهرية مثل اذا قلنا كل  
 ج متحقق او متحققا بكمية فهو بكمية في بكمية متحققا  
 او متحققا بكمية بكمية عليه فاذا رققا ذلك ولنا  
 جنس كل ج بكمية فليس معناه الاستلزام في ج متحققا  
 او متحققا اذ ان ذلك يكون بكمية بكمية متحققا  
 او متحققا بكمية بكمية مع عدم ثبوت بكمية او  
 بكمية من ج بكمية او لا معنى لاقضاء الابدان  
 او بكمية بكمية بكمية بكمية بكمية بكمية

بإثباته اعم من السالبة تقتضي جزءا للموضوع هو  
بأنه لا حال اعتبار الحكم بهذا من غير ما قيل انه لا  
يقول كوجوبه الكليته والسالبة كوجوبه لولا اجتماعها  
على الصديق بان يكون المحمول بما يجمع الا وهو الكليته  
والحققة او المقدره مسلوما عن بعض الاخر  
ان الذي هو معدوم تحقفا او قد برأه يستلزم  
ان لا يمكن عرف السلب في استلزامه فقط  
من المحمول فقط او شيئا جميعا سبب القضية معدوم  
بمحمول معدوم الموضوع كقولنا انما هي جمادى والحققة  
معدوم المحمول كقولنا الجمادى لا عالم والثالثة معدوم  
الطرفين كقولنا انما هي لا عالم بان يكون الموضوع  
من المثال الاول المحمول من المثال الثاني فلهذا  
به المثال وجوه تسمى معدوماته انما مستقلة  
على ما اعلم من موضوعه الاصل من حرف السلب في اول  
وضع سبب الحكم ورفعه لما اذا جعل مع غيره معنى  
للشيء الذي يخلو في سبب السلب مع موضوعه او كونه  
بمجرد شيء واحد مثبت له شيء كافيه موجبه محبة  
الموضوع او مثبت بولائه كما هو في موجبه المعبر  
المحمول ويسبب معنى كونه السالبة المعدوم كونه

او سبب هو من شئ كان سببه المفعول في العمل  
 على به اعني بكون السبب من موضوعه لا من  
 الاصل في التعبير عن الاطراف هو الا مورد التوبة وان  
 الموجود سابق والسبب مضاف اليه في التعبير  
 عن التفتت بالسبب على الاصل الا ان  
 لم يخل حرف السبب في امين الموصوف او من العمل  
 هو من حيثها حيث المتضمنة بحقيقة لعدم اعتبار  
 فيكون سببه سببه لا تماثلها على سبب  
 بسببه بانسبة الى سببه المفعول في العمل  
 حرف السبب وكذا من فاعله نطق الموصوف  
 على سببه فيكون سببه كانت سببه التفتت  
 فيكون الاشتغال على حرف السبب فيكون  
 سببه على العبرة بالنسبة فكانت فيكون  
 موجبة وان كانت سببه فيكون سببه  
 وجودية او وجودية فيكون سببه المفعول في العمل  
 فيكون سببه من التفتت فيكون سببه فيكون  
 وجودية فيكون سببه فيكون سببه فيكون  
 فيكون سببه فيكون سببه فيكون سببه فيكون  
 فيكون سببه فيكون سببه فيكون سببه فيكون

سببه  
 موجبة





بيان الحكم في الموجبة بالافقاع وفي السالبة بالانقاع  
 من حيث المادة فلو كان السالبة انبساطا  
 او من الموجبة للمعدولة بمعنى ان كل مادة تعقل  
 في الموجبة المعدولة تصنف فيها السالبة  
 فلو كانت ثابتة لا ياتي بمحقق سلبها عن مادة  
 من غير محسوس لانها لا يكون الموضوع وجوده محققا  
 مع تصديق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس  
 مركب المادى محسوسا لان لا يجب له محقق للمادة  
 موضوع محقق الوجود كذا في الموجبة لا يوجد بمقدور الوجود  
 كذا في حقيقة هذه الاشياء المتيقن لم يثبت حقيقة  
 واجب تصديق حيث لا وجود للموضوع لانه مع  
 التصديق يكون له كسب وتصديق حقيقة نقص المحسوس  
 كذا في تصديق عدم تحقق الموضوع لانه مشروط بان  
 تحقق المحسوس في ذاته المحسوس فلو تحقق في نفسه  
 انشأ في ذاته اليكيب لا يقتضيه وجود الموضوع تقعا  
 بل يقتضيه في امرية و الى انشأ لا يكون بطريق الوجود  
 محسوسا خارجا عن السلب لا يقتضى اذ لا فرق بين  
 تصديق تصور الموضوع بين الموجبة والسالبة  
 من حيث انقضاء الموجبة وجوده في الموضوع

لا يصدق ان السالبة بالانقاع

٧٩  
 فحق اعتبار الحقيقة في العلم أم لا  
 يعتبر الحقيقة مفروما وانما العلم حقيقة  
 على اعتبارها التبع فالتحليل انما هو الحقيقة  
 المعترضة في العلوم انما هي في العلم  
 هو قائلها من حيث الحقيقة في العلم  
 الحكم كالموضوع برزق كقولنا  
 منع واجتماع التفضيل في العلم  
 هو البتة من موضوع الحكم انما هو موضوع  
 وقولنا الوجود الشك بينهما هو الوجود في العلم  
 الحكم ثم الموضوع في العلم هو موضوع حال اعتبار الحكم  
 سفلان انما لا نأخذ انما جرت في العلم  
 مع عند ثبوت العلم انما اذا قلنا انه تعالى موجود  
 ان لا وابد ان يوجد في العلم انما هو العلم  
 لا تمام وجوده لا جرت في العلم ان لا وابد  
 في العلم في العلم فانه لا يكتم الى وجوده في العلم  
 عدم ثبوت في العلم واما تصور الموضوع لا يقضي  
 في العلم في العلم على سبيل العلم انما اذا قلنا كل  
 في العلم على اوضاع في العلم انما اذا قلنا  
 في العلم في العلم في العلم انما اذا قلنا

فيكون كانه في السبب دون الموجبة فانها لا يكون  
 وجوده على التفسير لثبوتها الى الحكم وفيه نظر  
 لاننا لم نذكر كل موجبة كذلك لانها ليست بالاسماء  
 التي يكون لها ثبات في الوجود ونقترن في الوجود المتيقن  
 على جهة الحكم من غير وجوده في تلك الحالة  
 في وجوده على سبب التفسير في قوله موجبة اي  
 غير المتصور في الذهن على ان الحكم يتلوه في ابتداء  
 صحة الحقيقة والمخبرية دون التفسير العام التفسير  
 ثم الفرق المذكور من السبب التي هي الحقيقة وموجبة  
 المحذور انما هو على تقدير ان لا يتحقق وجود الموجبة و  
 انما يتحققه فما شئت ان في المحذور لان يتم موجبة  
 اذا كان يتسلسل به عند كان الالباب صادق عليه و  
 يتكسر واما الفرق من جهة اللفظ في غير لغة العرب  
 فانه انما يلفظ اليك بغير رابطة السلب مثل  
 فثبت واما لغة العرب فعلى قول من يجعل  
 بين الحركات الاخرى يعرف الفرق من قضايف اهل  
 العربية وعلى قول من يجعلها اللفظ هو على ذكره القوم  
 في الفرق ان القضية كانت موجبة فان تفسر  
 رابطة على حرف السلب فتفسر لانه لا يشك

نقطة

[illegible]

في هذه القضية من الضرورة ولا ضرورة لا يقول  
المراد الاول ما ذكر من الضرورة والادام و  
تجيب لا حصر لجميع الجهات ولما كان للنفس وجود  
في الايمان ووجوده الايمان ووجود في العبارة فكيف  
نسبة القضية كانت هي المتقدمة نفس او مرتبة مادة  
انقضت وعندها كانت هي المتقدمة في العقل  
او المتقدمة في العبارة تسبق حجة القضية ولما لم يجز  
مطابقة ما في النفس في العبارة لما في نفس المراد  
من كون الوجود مطابقة لمادة كما اذا تطلعت ان  
نفسه يجرى ان النفس في هذه مكان وتلك كل  
الشيء حيوان ولا مكان في القضية هو لا مكان  
في العقل في النفس والذكر في العبارة وماذا  
في القضية هي الضرورة لا فكيف نسبة حيوان  
لنفس في نفس الامر فالبينة قد خالف المادة  
كأن لا يكون ذلك في القضية فكذلك فان قلت  
هي كيفية البينة في نفس الامر وسميت هي الظن  
الذي عليها اي على كيفية البينة التي في نفس الامر  
بشيء بالمادة او حكم العقل بها فالجواب ليست  
اللفظ الذي يكون مفهوما مادة القضية او

مقتضى ان يكون له نسبة للقضية انما هي الكيفية  
منه والقضية وهذا عين المطابقة فاذ قلنا  
انما هي حيوان بالامكان فالا مكان ليس حية  
انما هو يصدق عليه انه اللفظ الدال على كيفية  
في نفس الامر التي هي الضرورة فقلت طارئة  
سأذكر ما ذكرت لكن المراد ان الكيفية الثابتة  
نفس الامر هي هذه سواء كان هذا احتقار  
او رول اللفظ يجب ان يكون حقا واقعا  
او مثلا قلنا كل ان كان حيوانا بالامكان  
ان كيفية تلك نفس الامر بالامكان  
الامر كذا كذا في قوله اللفظ الدال  
في مطلق الكيفية ان ثبته سواء كان  
وليس مادد او يجب ان يكون فقط  
وهي هي المادة وكذا الكلام في حكم العقل  
فما انت وافتراض في انه هل يصح عدم  
على ما في التافرن واما ما على صطوح  
الامر او المادة هي كيفية النسبة  
او ان مكان او الامتاع ووجه هي اللفظ  
ولا يتغيره المعبر كيفية تلك النسبة سواء

النسبة  
في نفس الامر

كانت هريش المادة اولهم منها اولهم من راسها  
فالمجتمعة على هذا قد خالف في القضية الصادقة  
كقولنا ان الانسان حيوان هو ممكن لعدم مخالفة  
هي الموجبة في المجتمعة امرهم منه واما كان اصطلاح  
القضايا غير وان يتفادى صير القضايا بعدل في  
انها خرون في القضايا الموجبة اقول الموجبة  
هي التي ذكرت فيها المجتمعة وتسمى شعبة ورابعة  
كقولنا ذات اربع ارجل لجزءه والوضع الطبيعي ان  
الصور المتضمنة واما اربعة الجمل والمجتمعة اربعة  
وعرف السلب المحمول في الثانية والارابعة في  
المتضمنة في المجتمعة في الرابعة والثالثة في  
الموجبات باعتبارها في الضرورة في الاربع في  
ولا محبة ووقتية معينة في غير حجة واحدة  
الاولى من اربعة وحقها وحقه النبوة بالحق  
منها لوقت وقته ما عتبر تركب في هذا  
وتعد بعضها بقا لبعض البعض في الكثرة باعتبارها  
في متعاقبة كل فرد في القضايا التي حوت  
بعضها بان يتفادى من القضايا التي حوت  
قضايا وعلى هذا سألنا في بعض القضايا في

وقتها



من سائر ثلثة عشر سنة متواليات وبقى باليسير  
 يكون حقيقة الوجود فقط كقول كل انسان حيوان  
 بالضرورة او سببا فقط كقولنا لا شئ من الخشب  
 حجر بالضرورة وجميع سائر مركبات وبقى باليسير  
 كقولنا حقيقة مركبة من الوجودات السببية  
 فقط كقولنا كل النسخة ضا حكمة لا دارى لاد  
 شئ من الانسان بقا حكمة بالضرورة  
 كقولنا كل الانسان كاتب بالمكان  
 فانه سقى كل انسان كاتب بالضرورة  
 شئ من الانسان بالضرورة ولما كانت  
 الحكمة مستقلة للظواهر من غير عكس كانت  
 معها تحقق الفعل كانت هى مناط الصدق  
 والكذب وبوجه عام حقيقة القضية والعبرة  
 الاول من مركبة فان كان ايكابا سببية القضية  
 بوجبه وان كانت سببية سببية سببية  
 فكل واحد منها بالضرورة المطلقة وهى التى حكم فيها  
 بالضرورة بوجبه المحمول للموضوع اخره بوجبه  
 بالضرورة سببية لانه اخره ان كانت بالضرورة  
 الموضوع موجودة وفيه استلزام الى ان بالضرورة

كاتب  
 حقيقة

[illegible]

النكاح من غير كس لا يكون ولا يثبت  
 بل بدوم وفيه انما ينظر الى ان لا يمنع النكاح ان يكون  
 معلوكا والى هذا ما في هذه النكاحات لا يثبت عنها  
 الضرورة لان ثبوت الشيء لا يثبت له ضرورة  
 وعند وجود العلة يتبع انتفاء المعلول فلا يكون  
 ذائبا يكون علة دائمة فيكون ضروريا في الجواب  
 استقالة النكاح هو ان كان بالنظر الى دائمة  
 الموضوع هو ان يثبت له وحقه قد تحقق الضرورة  
 الدائمة بدوم الدوام كما يطوع والطوع  
 والبطح انما لا يتم انما ضرورية دائمة بل هي  
 بشرط العلة الدائمة في حق الحكم فيها بضرورة  
 باعتبار وصف ضروري وسبب شرطية في ذلك  
 كونه اعلم من الشرطية الخاصة على ما يمكن تعلق  
 على ثمة معان الاول الضرورة لا جعل الوصف  
 يكون ثمة الضرورة نفس الوصف كقولنا كل  
 شجرة في كس الضرورة بدوم شجرة دائمة  
 السورة بشرط الوصف اي يكون الوصف  
 مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب متوكل الصالح  
 بالضرورة دائمة كاتبا بدوم من الاول ان الوصف

[illegible]

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

انما انما هو خارج عن الجوهر والحكمة فدرجه من القضا  
 لا انه لم يكن فيها بوقوع الفسحة بمعنى الشبوت والنقل  
 وبوجه نظر لان قول كل شيء هو بوب واما مكان الشبوت  
 على حكم وبالطه لا مح ومفهومه ان يشهد بان  
 مع انتفاء الضرورة عن الشبوت والاشاوت معيا  
 فهو عن الشبوت او عن الاشاوت ولا معنى فخصيتهم  
 ان يكلم بان وصف المحول حادث على ذات فهو  
 سواء كان بالنقل او لا مكان لكل شيء كبقية ما به  
 على نفس الشبهة السادسة الحكمة العائمة في كل  
 الجايب الضرورة في الجايب مختلف حكمه عن المكان  
 الحكم بالاجابة ليس بضروري فاما كان بالاجاب  
 فاما ليس بضروري والله ولي انما انما الحكم  
 فيها اشبهت المحول هو مخرج او سبعة مع اما انفس  
 الحكم ليس بضروري لكنه لا قصد بيان معنى المكان  
 العام اقتصر على ذكره برام القضا لا كل قضية  
 اقرب بان لا يكون حكمه شغافان قبل الحكمة العامة  
 في كانت موجهة لكانت اخف من القضية المطلقة  
 الغير الموجهة ضرورة ان القيد اخف من المطلق  
 ولا توجد قضية لا تكون حكمة عامة لان الحكم

في حجب القضا بانما هو باعتبار شئ متناهي نفس الامر  
ولا يتميز ان يكون الضرورة بدون الامكان  
العام كظروفي الطرفين قلنا هي اخص من  
الحجب ثم والاعتبار لا يحجب الذات والاعتبار  
في اما المركبات فالاولى من المركبات  
الحقيقة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة بشرط  
الموضوع مع قيد الادوام بحجب الذات وحجب  
مركبة من جهة مشروطة عامة وسالبة مطلقة  
عامة وسالبة من سالبة مشروطة عامة موجبة  
مطلقة عامة لا يجوز من ان الادوام اشارة  
مطلقة عامة موافقة لا اصل في الحكم اخص الكلية والجزئية  
فما علة في الكيف اعني في الجار والسبب في الجار  
وسببها باعتبار رتبة الاول في هيئته للذي  
ينبغي ان لا دوام وادخل من المشروطة العامة  
فقدرة هذا القيد فيكون اخص من الاول  
المعقبة انما علة وهي المحكوم فيها بدوام النسبة  
والصنف الموضوع مع قيد الادوام هذا هو  
جواز الاول علة عامة والاني مطلقة عامة  
عامة لانه الكيف وهو اعلى من مشروطة خاصة



خاصة لان الضرورة الوصفية بموجب الدوام  
 الوصف من غير عكس وبما اننا لا نجدنا من  
 الدوام والعدم من جهة من الشرطية التي لا  
 هناك شرطية التي هي وصدق شرطية بغيره  
 فان الضرورة الذاتية هو العكس الدوام الوصف  
 بالضرورة الدوام بحسب الذات الفعلية  
 الضرورية وبالحكم فيها بفعلية النسبية مع  
 الضرورة بحسب الذات بجزء الاول والحق  
 وان في ممكنة من الفاعل لان الكيفية بواقعة  
 بها الحكم لا يجوز من العلم من اني حين ان الدوام  
 بحسب الوصف مع قيد الدوام بحسب الذات  
 يستلزم فعلية النسبية بالضرورة من غير عكس  
 ان في الجوهرية ودوام الثبوت يستلزم ثبوت  
 واطلاق السلب يستلزم الثبوت كانه لازم وفي ذاته  
 دوام السلب يستلزم فعلية والاطلاق الذي يجب استلزام  
 كانه لازم وبما اننا للضرورة تفصيل بالاطلاق  
 والعدم من جهة من الدوام بعد تمامها ما  
 الدوام الذي عن الضرورة وانما في الضرورة  
 انما في الدوام الذاتي وكذا من الحاشين

فان كان  
 فان كان  
 فان كان

لصدق الجميع في مادة الشبهة التي هي  
وجودية. كما ضرورة في الضرورة الذاتية  
في الابدوام الوصف والخص من المطلق وهو  
الوجودية والادامة هي الحكم على حقيقة النسبة  
مع قية الابدوام الذي لا يكون تركيب من مطلقين  
أحد بهما جهة والاخرى بآلية وبسبب انهم  
يوجدون في الضرورية صدق المطلقين يستلزم  
صدق المطلق والكل من غير كل واحد من الخاصية  
لان الابدوام مشترك ولا يصدق الفصل اعم من  
الضرورة والابدوام الوصفية ومما يتبعه من  
وهو انه لا يمكن من العامين لصدق الجميع في  
مادة الشبهة الخاصة بالضرورة في مادة الشبهة  
ومادة الابدوام الوصفية والخص من المطلق وهو  
ان النسبة الوصفية هي الحكم في الضرورية في  
وقت معين من الوقت مع عدم الوصف مع قية الابدوام  
بسبب ان النسبة الجزئية البسيطة غير معدومة  
فيما سبق نسج وقية مطلقه والباقي مطلقه  
فانته فتركيبا من قية مطلقه ومطلقه  
وهو ان النسبة الوجودية لان الضرورية بسبب

الوقت الميعين مع اللادوام بحسب الذات المستند  
 في ذلك قبح اللادوام او اللانزوية من غير  
 لادوام من وجه من المستوطيق والعرفين اما  
 من جهة صفة قلص في الجميع في مادة ضرورة  
 في صفة مع اللادوام الذي اذا كان في ضرورة هذا  
 بحسب وقت كقولنا كل من علم مادام صفة لا  
 ولا كما لو لم يوقت لادايما وصدق في دون الوقت  
 ان لم يكن الوصف ضروري في وقت كقولنا كل  
 شوك الاضام مادام كائنا لادايما وبالحسب  
 فيصدق الضرورة ولا الدوام في جميع اوقات الوصف  
 كقولنا كل من عرف وقت ميلاده لا رغب في  
 ان يمس لادايما ويتبع صدق دوام انفسه في  
 ان يقر ما استقر ان الشيء لا يكون ضروريا لادايما  
 ثم يصير ضروريا في وقت معين هو ان الشيء اذا  
 كان مشتقا من حال الى حال فخره في توكيد  
 في حالاته في حاله كونه ضروريا بحسب مقتضى  
 في ذلك فلا بد ان يكون في وقت في خلق الضرورة  
 وواجب في العلم ان في الشرط في هذا بعض  
 من الوقتية لا في يتبع صدق الشرط في

بدان الوقت لانه متى صدقت الضرورة بشرط  
 الوصف مادام الوصف دائما صدقت الضرورة  
 بحسب الوقت المعين في وقت وجود الوصف  
 لهذا انما نفرض ان كل كتاب متحرك الا صانع  
 الضرورة في وقت الكتابة وحسب ما مر من الفرق بين  
 الضرورة بشرط الوصف ومادام الوصف في وقت  
 التي هي شرط الترتيب لانه يمكن ضرورة في شيء من  
 الاوقات لم يكن الترتيب المشروط بها ضروريا في  
 شيء من الاوقات لان جواز الخلو عن شرط دائما  
 بموجب جواز الخلو عن الشرط دائما وانما من اجل  
 تخصيص الجميع في مادة المشروطة الخاصة وحسب  
 ما بين في مادة الضرورة اذا تخرج كذا في وقت  
 واحد وانما مشروط بالصدق في جميع اوقات  
 كما لا يخفى في الترتيب وانما كونها مباينة للزمانين  
 وخصوصا الحكمة والسطوة فقط المعينة للضرورة  
 وهي المعلوم فيها بضرورة النسبة في وقت وجودها  
 في اوقات وجود الموضوع بحيث ان لا يقترن بغيره  
 لا يغير ان يغير عدم التعلق في وقت مع غيره الماد  
 بحسب انما في لزوم الاول في غير ضرورة

محدودة فيما سبق وبسم منتشرة مطلقه  
من منتشرة مطلقه ومطلقه عامه وهي اعم  
الوقتية حيث يعتبر فيها تعين الوقت ونسبتها الى  
الوقت كسببه الوقتية السابقة الممكنة الخاصة  
وهي المعلوم فيها بسبب الضرورة الذاتية من طرف  
والفهم اي بغيره الحكم والاثبات كقولنا كل ان  
كاتب بالامكان ان يكون من جانب ان يكتب  
بالامكان ان يكون من جانب ان يكتب  
يسمى بغيره في تركيبه من كلمتين عامتين احدهما  
في جانب الايجاب والآخر في جانب السلب الفرق  
بين موجبه وسالبة بسبب اللفظ فقط والامكان  
بغيره في عبارة عن سلب الضرورة من الطرف  
والتميز بين الموجبة والايجاب صريح والسلب  
فقط في سلبه بالعكس وهي اعم مطلقا من سائر  
المركبات لانها عبارة الا عن كون احد الطرفين  
عامه من حيث اعم من سائر الجهات والاخرى ممكنة  
عامه من حيث اعم من سائر السوالب فيكون  
الذي هو مفهوم الممكنة الخاصة اعم من كل مجموع  
من موجبه وسالبة وهي اعم من وجه من الامور

يسمى

والعائدين والمطلقة العاقبة بعد في الجميع في مادة  
الوجودية اللازمة وصدقها في الملكة الخاصة حيث  
لا يقع الكائن بفعله بل بالعكس في مادة الضرورية الدائمة  
وكذا ما يثبت للضرورية واخص من الملكة العامة  
ظاهر في تلك القضايا لا يصح صدق بعضها على بعضها  
وهو ظاهر في معنى اعتبار النسب فيها قلت منسب  
تعتبر بحسب التصاقين تعتبر بحسب الوجود كما يتفق  
اخص من الجدار يعني انه كلما وجد السقف وجد الجدار  
من غير عكس فالمراد انه كلما ثبت هذه القضية ثبتت  
تلك القضية ومعنى ثبوت القضية صدقها في نفس الامر  
لا يعتبر منسب القضايا صدقها في نفسها لا صدقها  
بوجه ما على بعض المراد نسبة الموجبات الى الموجبات  
المرتببة الى السالبة والكلية الى الكلية والجزئية  
الى الجزئية فذلك قلنا الضرورية اخص من الواجبية  
منه انه كلما صدقت الموجبة الكلية الضرورية صدقت  
الموجبة الكلية الواجبة بحسب تلك المادة وكلها  
المرتببة والسالبة فان قلت هذا اذا كان اعتبار  
النسب بين مواد الموجبات فانه يمنع صدق  
قضية على قضية كذا لا يجوز ان يكونا معاً

يجب ان يكون مقتضى القضاة ان يصدق عليها انها ضرورية  
 والاشياء غير ذلك كما اننا نصدق ان كبرى القضاة ان  
 فيها مقتضى لازم واعتبر ذلك لم يصح ما ذكرنا من الاستحسان  
 ان لم يكن بين تلك القضايا الاستحسان لانها اقتضا كل  
 ان ان جوان بالضرورة صدق عليها انها ضرورية  
 ولا يصدق عليها انها دائمة او ليس الحكم فيها بالضرورة  
 بل بالضرورة في جميع وعلى هذا فنقول ان مقتضى  
 لم لا يجوز ان جوان بالحكم بالضرورة والاشياء ونحو ذلك  
 فممن ان يكون بالطبيعة او بالاشياء من كون الحكم  
 بالضرورة مثلا حكما بالاشياء والاشياء في غير ذلك  
 في جميع ان يكون مقتضى القضايا باعتبار تصديق  
 مقتضىها حتى ان كل قضية يصدق عليها انها دائمة  
 يصدق عليها انها دائمة ومطلقة او بالاشياء  
 الضابط في تركيب القضايا ان الاشياء دائمة  
 ان سلطة عامة اعني اننا جازة عن معنى حرة سلطة  
 عامة موافقة لتفسير الحقيقة بما في الحكم اي الكلية  
 والبررات ومخالفة لذلك الكيف اي بالاشياء والسبب  
 لان مقتضى هو مقتضى ان يكون مقتضى المحمول في عموم  
 ليس عام في جميع سببه بالاشياء هو ان مقتضى

لا صلق

العامية وزا السالبة التي ينبغي ان يكون فيها  
الشيء بل انما هي المحو في المطلق العامة المطلق  
جارية عن مكنة عامة موافقة لكم ومخالفة لكم  
لان سلب المقتضى جارية عن الامكان فان كان سلب  
فردية الايجاب فهو مكن فيهم سلبا وان كان  
سلبا فمقتضى السلب فهو مكن عام موجب  
الموافقة هو صلقكم فاصطلاح والايتموز في بعض  
الادوات في بعض الاشياء كما سيجي في المحاور وقد  
في الاحكام قضايها خارجة عن الثالث عشر وهي  
عشر المحنة المطلقة وهي المحكوم فيها بصفة  
في بعض احوال وصف الموضوعات قولنا كل شيء  
الجنس سيجي في بعض اوقات كونه مجنوبا  
الادوات هي الجنينة المطلقة مع قيد الملاو دام  
لذا ان الجنينة ضرورية وهي الجنينة المطلقة مع قيد  
الاحكام ففردية بحسب الذات الجنينة المحنة  
هي المحكوم فيها ما كان في مقتضى بعض احوال  
وصف الموضوعات قولنا كل شيء فهو كذا  
في بعض اوقات كونه انبى الجنينة الممكنة  
التي مع قيد الملاو دام لادوات الجنينة الممكنة



على ضرورة ان المفيدة بالضرورة يجب ان  
 الوقتية المطلقة وهي الحكم فيها بضرورة النسبة  
 في وقت معين الوقتية اللا ضرورية وهي المطلقة  
 مع قيد اللا ضرورية بحسب الذات والمنشئة مطلقة  
 وهي الحكم فيها بضرورة النسبة في وقت من  
 الاوقات المنشئة اللا ضرورية وهي المطلقة  
 قيد اللا ضرورية الذاتية المطلقة الوقتية وهي  
 الحكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين  
 الموقوت بين الوقتية والوقتية المطلقة المطلقة  
 الوقتية بان كلامها انحصارها بعدد المطلقة الوقتية  
 لا ضرورة تامة اي مع قيد الدوام الذاتي المطلقة  
 الوقتية اللا ضرورية اي مع قيد اللا ضرورية  
 الكثرة الوقتية وهي الحكم فيها بإمكان النسبة  
 وقت معين الكلمة الوقتية الملائمة الكلمة  
 الوقتية اللا ضرورية مضمومة تحت الشرط  
 وهي الشريطة المطلقة مع قيد اللا ضرورية بحسب  
 الذات الوقتية اللا ضرورية هي العرفية العرفية  
 المفيدة باللا ضرورية الذاتية المفضلة  
 الوقتية طرية تامة محل الاختيار اي شئ

فدعوتان

الطاعة والاسكان في السبيلين به انهم قهروا  
الشيء بطلان في كل وجه المطلق العامة المطلق  
جارية عن مكنة علمته مما لفت لكم ومخالفة لفت  
لان سلب الضدية عبارة عن امكان فان كان  
ضرورة الالجاب فهو مكن علم سلب الالجاب كان  
سلب ضدية السلب فهو مكن عام موجب والى  
الموافقة على سلبكم في اصطلاح والامتناع في غير  
الادام في بعض تلك السبيلين في بعض  
في الامكان تضاييا خارجة عن الثلث عشر وهي  
عشرة الحسنة المطلقة وهي المحكوم فيها بفضيلة نسبت  
في بعض اعيان وصف الموضوعات كل من  
الجنس سبيل في بعض اوقات كونه بمنزلة الحسنة  
الادامة وهي الحسنة المطلقة مع قيد الادامة  
لذلك الحسنة ضرورة وهي الحسنة المطلقة مع قيد  
الحسنة ضرورة بحسب الذات والحسنة المحسنة  
هي المحكوم فيها بامكان نسبت في بعض اعيان  
وصف الموضوعات كل من في كونها بامكان  
في بعض اوقات كونه اياها الحسنة المحسنة  
التي مع قيد الادامة والادامة الحسنة المطلقة

بلا صنف

هي ضرورة ان المقيدة بالضرورة بحيث  
 كانت المطلقة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة  
 وقت معين الوقتية اللازمة وقت ليس مطلقة  
 مع قيد الاضروية بحسب الذات والمنتشرة مطلق  
 وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت من  
 الاوقات المنتشرة الاضروية وهي مطلق مع  
 قيد الاضروية الذاتية المطلقة الوقتية وهي  
 المحكوم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فكل  
 الفرق بين الوقتية والوقتية المطلقة والوقتية  
 الوقتية بين كلاهما اخص ما بعده المطلقة الوا  
 بقاء قائمة اي مع قيد الادوام الا ان المطلقة  
 الوقتية الاضروية اي مع قيد الاضروية الوا  
 المكنة الوقتية وهي المحكوم فيها بما كان النسبة  
 وقت معين المكنة الوقتية الاضروية المكنة  
 الوقتية الاضروية مفهومها شرط الشروط الوا  
 وهي الشرطية المكنة مع قيد الاضروية بحسب  
 الذات الوقتية الاضروية وهي الوقتية المكنة  
 المقيدة بالاضروية الذاتية بالفضل ان  
 اقوية نسبية فنية تحمل في نصيب اي شئ من

قد عرفنا ان

لا يكونان مفردين بالفعل ولا بالقوة بالمعنى السابق  
واخر من بان الاستحالة لا يكونان الى ما منه التركيب طرق  
الشرطية بين قضيتين بالفعل لعدم احتماليهما  
وممكنه بان اريد اعم من ان يكون بالقوة  
بالفعل فلا حاجة الى ذكر الاستحالة لان طرفيها قبل  
ايضا قضيتان بالقوة ومنشأ هذا الاعتراض قد جاز  
والتحقيق ان لو قلنا الشمس طالعة النهار موجود فيها  
قضيتان مستطعن على محكم محتملن للصدق والكذب  
واذا دخلت عليهما اين والفاو قلنا ان كانت الشمس  
في النهار موجود قلنا سلبا عنها الحكم بل هو على الحكم  
ما اخرجته من التمام وصحة السكوت لقصور كل منهما  
من جهة ولا تحمل للصدق والكذب بسبب ما  
لما تنقذ وكن بطور ان المفردين في المقدم او في  
التالي ليسا مشابهة قولنا زيد عالم من غير اعراب  
وتركيب ونقص بل في نسبة كيف وان اعراب قائم  
فاذا حذفنا اين والفاو عار الطوفان لو كانا  
عليهما كونهما قضيتين في تركيب مجرد وول في ذلك  
بزيادة مشابهة في تركيب قضيتيه بالفعل  
بعض اجزاء الشرطية وجران الفاعل كانا انما في التمام

عدم فاذا كان الاحتمال كخلف ذلك ان كل حكم  
 من قضيتين مستند كل منهما على حكم تام بسبب ذلك  
 وقوع من غير اعتبار في اخره من طرف الشرطية  
 انما يقتضيان كذا فكل من قضيتين تام فانه في  
 ان قيل ظاهر ان اول الشرط هو كذا فقيته كمن  
 لا يوافق على الخيرية واحتمال الصدق والكذب  
 فانه انما يقتضيه كذا من القضايا المتقدمة كمال  
 في طرف حتى ان كلمة عند اهل الحديث فرفضوا  
 قلنا نعم هو باعتبار اهل الحديث لان كل ما عند  
 القول فانه يقتضيه الجواب الجواب هو في خبره كذا  
 عليه فيما هو المتعارف كذا من خبره كذا  
 اهل النظر فانه يختلف من كذا قضيتين كذا  
 حكم الى اصل وانما كذا من انفصال عنه فانه  
 يقتضيان في خبره كذا من خبره كذا  
 في خبره كذا من خبره كذا من خبره كذا  
 فانه لا يقتضيه كذا من خبره كذا  
 في خبره كذا من خبره كذا من خبره كذا  
 في خبره كذا من خبره كذا من خبره كذا  
 في خبره كذا من خبره كذا من خبره كذا

واما اتفاقية وقد اشار بهذا الى تفسير الصلوة  
 من كونها لا تارة المقصود بالنظر في لزومها  
 هي التي يصدق بها على تقدير صدق التقدّم  
 بين التقدّم والنتائج فيجب صدق الثاني على  
 صدق التقدّم كالعقبة بان يكون التقدّم على الثاني  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او  
 كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة  
 معلولين على واحدة ان كان النهار موجودا فالشمس  
 او كالتفريع هو ان يكون الامر في كونه  
 تفصيل كل منهما بالبيان الى ان تكون التكاليف  
 معروفة وتبين هذا يكون في التقدّم من الطرفين  
 هو الثاني مجرد التقدّم فيكون مجردا لا اتفاقية  
 الصاوتية هي التي يكون صدق الثاني فيها على تقدير  
 صدق التقدّم لمجرد توافقا على صدق اي من الطرفين  
 خلافا لتفصيل تلك او من غير اعتبار بافعلي الاول  
 لا يمتنع اللزوم في الاتفاقية في ما قد عرفت  
 الثاني والتحقق ان حقيقة الوجود لا يمكن ان يكون  
 على تفصيله الا انهم لا يخطوا التقدّم فان لم يكونوا  
 على تفصيل صدق الثاني على تقدير صدق الاتفاقية

كقولنا  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة  
 معلولين على واحدة ان كان النهار موجودا فالشمس او كالتفريع هو ان يكون الامر في كونه تفصيل كل منهما بالبيان الى ان تكون التكاليف معروفة وتبين هذا يكون في التقدّم من الطرفين هو الثاني مجرد التقدّم فيكون مجردا لا اتفاقية الصاوتية هي التي يكون صدق الثاني فيها على تقدير صدق التقدّم لمجرد توافقا على صدق اي من الطرفين خلافا لتفصيل تلك او من غير اعتبار بافعلي الاول لا يمتنع اللزوم في الاتفاقية في ما قد عرفت الثاني والتحقق ان حقيقة الوجود لا يمكن ان يكون على تفصيله الا انهم لا يخطوا التقدّم فان لم يكونوا على تفصيل صدق الثاني على تقدير صدق الاتفاقية

في خبره واذنك الامر سنوا المتبعة من زينة والا فاقية  
 في اتفاقية على ذلك لا بد من صدق طرفينا ونسب اتفاقية  
 خاصة كقولنا كلما كان الانسان طاقا فالحق رايه  
 وقد بقى على حكم فيها بعد في التالي على تقدير تقدم  
 في بعدة في بينهما وليس اتفاقية عامة تكونها اعم من  
 الاولي في كفي فيها صدق في كفي يكون انسان العالم  
 في وجود اتفاقية انسان فاطن كفي كيب صدق ان في  
 تقدير صدق المقدم ضروري كان التما الصادق في فيها  
 المقدم يكون ان لم يكن الانسان فاطن فهو فاطن لم  
 في اتفاقية والتعرف انما على الصدق في الكاذب  
 في خبره في حكم فيها بعد في التالي على تقدير صدق  
 في تقدم علاقة في فيها والاتفاقية في التي حكم فيها  
 في توافقا على الصدق في غير علاقة او من غير اعتبار  
 في كفي حكم مطابقا صدق في الكاذب  
 في الفصلة اقول في سبقت شارة اجمالية في اقسام  
 في الفصلة في شارة في الفصول في حقيقة ما هو ان  
 في الفصلة في حقيقة واما ما في البيع واما ما في البيع  
 في حقيقة في التي حكم فيها في سبقت في حقيقة في  
 في كفي في ما هو حقيقة في الفصول في كفي ان كان يكون في

واما اتفاقية وقد اشتهر معنا الى تفسير الصلوة  
 من كونها لا بد المقصود بالنظر في لزوميتها  
 من التي يصدق العالي فيها على تقدير صدق التقدم  
 بين التقدم والناي يوجب صدق الناي على تقدم  
 صدق التقدم كالعقبة بان يكون التقدم علة للناي  
 كقولنا ان كانت الشمس ظاهرة فالنار موجودا او  
 لا كقولنا ان كان النار موجودا فالشمس ظاهرة  
 معطولي علة واحدة ان كان النار موجودا فالعالم  
 او كالتفكير هو من يكون الامر بين بحيث  
 تفصل كل منهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان  
 لوجوده وبعده وبعده وهذا يكون في التقدم من الطرفين  
 هو ان يجرى الزوم فيكون في ذلك ضلالتة او اتفاقية  
 الصادقة هي التي يكون صدق الناي فيها على تقدير  
 صدق التقدم فمجرد توافقها على الصدق اي من  
 علة تقتضي تلك او من غير اعتبار بافعلي البدل  
 لا يجمع اللزومية والاتفاقية في واحدة كقولنا  
 الثاني والتحقق ان الحقيقة في الوجود لا يمكن لغيره  
 علة تقتضيه انهم لا يخطوا تقدم فان لم يخطوا  
 على مقتضى صدق الناي على تقدير صدق الناي

مستوفى

فيكون التقدم  
 علة للناي  
 كقولنا ان كانت الشمس ظاهرة فالنار موجودا او لا كقولنا ان كان النار موجودا فالشمس ظاهرة معطولي علة واحدة ان كان النار موجودا فالعالم او كالتفكير هو من يكون الامر بين بحيث تفصل كل منهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان لوجوده وبعده وبعده وهذا يكون في التقدم من الطرفين هو ان يجرى الزوم فيكون في ذلك ضلالتة او اتفاقية الصادقة هي التي يكون صدق الناي فيها على تقدير صدق التقدم فمجرد توافقها على الصدق اي من علة تقتضي تلك او من غير اعتبار بافعلي البدل لا يجمع اللزومية والاتفاقية في واحدة كقولنا الثاني والتحقق ان الحقيقة في الوجود لا يمكن لغيره علة تقتضيه انهم لا يخطوا تقدم فان لم يخطوا على مقتضى صدق الناي على تقدير صدق الناي



فليحذر اذ ذلك الامر سبوا المتصلة لرؤيته والا فلا  
 فالتفاقي على ان لا بد من صدق طرفينا وتساويهما  
 كما في كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحق ربه  
 وقد يقع على حكمه فيما يصدق ان لا على تقدير تقدم  
 به بغيره بينهما وليس اتفاقه عامته كونهما من  
 ان لا يكون فيهما صدق فيكون الانسان ناطقا  
 وجودا فان كان ناطقا فليكن كسب صدق ان لا على  
 تقدير صدق المقدم فلو كان التماسا لصدق بينهما  
 المقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق  
 في نفسه والتوفيق الشامل لصدق في الكاذب  
 انما هو من بين الحكم فيما يصدق ان لا على تقدير صدق  
 المقدم بعلاقة بينهما والاتفاقية هي التي حكم به  
 فلو تراعى على الصدق في غير علاقة او من غير اعتبار  
 فان كان الحكم مطابقا لصدق في الكاذب  
 فليست اوراق سبقت شارة اجمالية على تمام  
 المتصلة فانه من حيث ان خصيصة او حقيقة او اوراق  
 المتصلة اما حقيقة واما باقية البسج واما باقية الحكم  
 فليست هي التي حكم فيها بالسكوت بين قضيتين  
 كما كذب ما هو حقيقة ولا انفصال كقولنا اما ان يكون

العدد زوجا او فردا بمعنى ان قولنا هذا العدد زوج و  
هذا العدد فرد مالا يصح قائله ان لا يكونان معا وانما  
الجمع بينهما حكم فيهما بتناقض البراهين في النصف فقط اي  
بغير التناقض في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب كقولنا  
ان يكون هذا الشيء حمرا او سحرا او مانعة الخلق اي الحكم  
بتناقض البراهين في الكذب فقط اي من غير ان يتناقضا في  
كقولنا اما ان يكون زيدا في البر او لا يترق فكل من مانعة  
والخلق يكون متناقضا للتحقيق وقد تطلقان على احوال  
من الحقيقة فيراد مانعة الجمع بالحكم فيها بالتناقض  
مطلقا وبتناقض الحكم فيها بالتناقض في الكذب فقط  
وبذا يتصل معنيين احدهما ان يكلم في مانعة الجمع بال  
من حقوق لا يحكم البتة في جانب الكذب بشئ من  
وعدمه ووجهه صحيح ان يكون هذا ايراد النصف  
فقط استلزامه الى عدم الحكم في جانب الكذب الى الحكم  
بالعدم ويكلم في مانعة الخلق بالتناقض في الكذب ولا يكلم  
البتة في جانب الصدق بشئ من التناقض وعدمه والآخر  
ان يكلم في مانعة الجمع بالتناقض في الصدق سواء حكم  
في جانب الكذب بالتناقض او بعدمه او لم يكلم بشئ من  
ويكلم في مانعة الخلق بالتناقض في الجانب سواء حكم في

في جانب الكذب باننا في الوجوده اولم يكن له شي  
 او يكونه فاننا انما باننا في الكذب سواء حكم قد  
 الصدق باننا في الوجوده اولم يكن له شي  
 بالحق الاول مشروط باننا في الوجوده انما في الكذب  
 ان في مورد عن ذلك كذا مشروط باننا في الوجوده انما في الكذب  
 في بعض النسخ مجرد عن جزئ الامر بنو كل شي انما  
 ما قبله وكذا في سائر النسخ و كل شي باننا في الكذب  
 ان من الحقيقة باعتبار الوجود باننا في الكذب انما  
 شي باننا في الكذب انما في الكذب انما في الكذب  
 في الصدق هو بوجه معنى انما في الكذب انما في الكذب  
 وجود القضية الانما في الكذب انما في الكذب  
 باننا في الكذب انما في الكذب انما في الكذب  
 يكون شي واحدا او كثيرا باننا في الكذب  
 في الوجود كمن قولنا هذا الشي واحدا او كثيرا  
 في الوجود اي في الصدق انما في الكذب  
 الحقيقة لا تركيب الامور من جزئيات  
 فيما مع الشي نقضه او التبريد في القضية  
 انما في الكذب انما في الكذب انما في الكذب  
 و انما في الكذب انما في الكذب انما في الكذب

ول  
ان في مثلها ثالثا ان كان صادقا لم يكن معناه اطلاقا  
وان كان كاذبا لم يكن معناه اطلاقا فيمكن ان يكون قد جردا عن  
غير الحقيقة من اكثر من جزئين فكيف اعتدوا بقرينة  
انهم ان قلت لا بأس بذلك لانه اذا تحقق اكثر من جزئين  
فحق الجزآن فاعتدوا بتعريف الاقل الذي لا يثبت  
بما لا يمكن ان اذا اعتدوا بظاهر فالحقيقة لا يثبت  
من اكثر من جزئين كقولنا اللفظ المفرد اما اسم او كلمة  
او اداة والشكل اما اول اثنين او ثالث او رابع  
او كلي اما نوع او جنس او فصل او خاصية او عرض علم  
الى غير ذلك من التقسيمات التي تنقسم فيها اجزاء  
او اجزاء على الصدوق والكذب وان رجعا الى التبيين  
فانفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزئين لا تحصى  
واحد والنسبة لمواحدة لا تكون الا بين شيئين فعد  
زيادة الاجزاء تعدد المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم  
او كلمة او اداة حقيقتان على معنى انه اما اسم او غيره  
او غيره اما كلمة او غيره واذا قلنا اما ان يكون بالاشتراك  
او اجزاء او ان يكون منفصلا فانما كانت  
الجمع وبينه وبين اشتراكه غير مشترك وغير مشترك  
غير مشترك او غير مشترك او غير مشترك واذا قلنا اما ان

[illegible]

كاذبة من صادقين قلنا بده يكون غير اتفاقية  
ان تكون اتفاقية كاذبة فانهم اني انه لا وجه  
لهذا التخصيص لان بعض الاحكام الباقية ايقظ  
لا يصح في الاتفاقية كالصدق عن كاذبين او عن  
كاذب وتال صادق ايقظ اذا اخذت الاتفاقية من  
على احواله كوزن الكتاب و جوابه ان وجوب  
طرفي الاتفاقية غير صحيح فاسبق فوجهه الى اعادته  
بغيره وجوب صدق الاتفاقية عند صدق الطرفين  
فانه غير ممكن فصرح به مع الاستدلال الى ان المعنى فيها  
ان لا يكون الحكم باقتراح العلاقة سواء وجدته العلاقة  
فهم في الاتفاقية ان صفة صدق عن صادقين  
غير ممكن بل من الاقسام الاربعه عند من شرطها  
عدم العلاقة والعامة لصدق عن صادقين ومن  
مقدم كاذب وتال صادق وكذا من كاذبين ومن  
مقدم كاذب وتال صادق وهو خطأ ومن مقدم كاذب  
وتال صادق كاذب قولنا انهم كاذب انما هو  
ناظر على طرفي الاتفاقية لا يكون الحكم  
صدق اني على تقدير صدق المقدم بمورد الاتفاقية  
بطلت فوجهه على التقدير لا يستفهم الصدق نفس

٨٥  
 نفس الامر فليكن يجوز كذب ما يليق قلنا معنى ان يقال ان  
 قول الانسان حقا كان الله في حقا وانما جاز ان  
 عدم حقيقة الثاني بناء على جواز استخدام العلم المصحح واما عند  
 عدم انقروم فلا بد من حقيقة الثانية الواقعة وذلك لكون  
 حقا على ذلك التقدير لان الكاذب نفس الامر لا  
 يصير صادقا على تقدير لا يكون له من فعله الحقيقة وحده  
 وكذا في فافهم في المنفصلة القول لا فرق بين  
 بين صدق المقدم وكذب التالي فكيف لعدم تميز  
 التالي عن المقدم فيها بالقطع على سبب تقييد  
 انما يكون باعتبار تركيبها عن حقيقة انما انما  
 انظر في كذبها وصدق احد هاتين كذبها  
 فان المنفصلة الموجبة الحقيقة الصادقة تكون  
 صدق وكاذب فقط لا شك بصدق احد  
 طرفيها لا تشاء الارتفاع وكذب احد هاتين  
 الاجتماع والكاذبة تركيب عن هاتين تتفق  
 اجتماع وعن كاذبين تتفق الارتفاع ويزال  
 مشترك فيه الصادقة والاتفاقية وذلك  
 كذب حقيقة عن صادق وكاذب عن كاذب  
 لم يكن الثاني كذا في خبر من اتفقه اذا كان بها

والتكذيب المصحح المصدق تركب من كاذبين عن صريح  
وكاذب من عدم التوافق والمصدق يكون كذباً عاماً وكذباً  
أحدياً عاماً والكاذبة تركب من صادقين عن صريح  
اجتماعهما على الصدق وبما على اللائحة تركب من كاذب  
مصدق عن القسم الثالث من كاذباً عاماً لا يتم تحقيق  
البرهان والتناقض إذا تحقق ما تعبه المصلحة  
فصل في تركب من صادقين وعن صادقين كذا  
فروقه اجتماعاً على الصدق وبما على اللائحة تركب من كاذب  
في ما تعبه المصلحة وبما على المصلحة من كاذب  
من عدم كذب هو بين ما لا يصدق قطاً أو صدق  
أحد عاماً والكاذبة تركب من كاذبين عن تحقيق  
البرهان وبما على التفصيل من كذب عن كاذب  
الثالثة من كاذب إذا لم يكن الثاني في الكذب فهو  
البرهان والتناقض إذا كان لها إذا حكم المحرمات  
وإنما السالبة فتصدق ما كذب عنه الموصوف  
كذب ما تصدق عنه الموصوف ضرورة أنه إذا صح حكم  
بالانفصال لا انفصال المصحح الحكم جده وبما على  
وهية الشرطية القول الشرطية التي تكون في  
وغير كون غير متعينة أصنافاً غير ما تعبه المصلحة



ما نطق الخلق كقولهم رأيت امارتيد او امارا او امارا  
١ ما بين يعبد الله والخالق بنفع به الناس في كل  
أقول كل واحد من الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلق  
اما عبادته واما اتعاقبه فالصادق ان يكون  
بين البرتين الصدق والكذب معا كذا الحقيقة  
الصدق فقط كانه مانعة الجمع او كذا الكذب فقط  
في مانعة الخلق لانه البرتين اما الحقيقة فيكون  
مع الشيء نقضه كقولهم العدد زوجا او ليس زوج  
او المسمى لنقضه كونه زوجا او فردا لان  
من البرتين ان كان نقضا لاخره فكذلك  
ان يكون كل منهما مستلزما لنقض الآخر مستلزم  
ونقض كل منهما مستلزما للآخر مستلزم  
كقولهم مساويا لنقض الاخر ومانعة الجمع ثبات  
في شيء ما هو خاص في نقضه كقولهم شيء  
او جوا فان كونه جوا لا يضمن عدم كونه  
فيمتنع اجتماعا فردا لان صدق بالجملة  
الاعم يضمن صدق النقيضين ولا يمتنع  
الافراد الاخر لنقض ومانعة الخلق فيكون  
الشيء ما هو اعم من نقضه كقولهم جوا او فردا

فان كونه في العوالم من كونه يفرق و بالعكس اي كونه  
 لا يفرق اعم من عدم كونه في العوالم فينتج ارتفاعها عن  
 باقي ارتفاع الاعم بوجوب ارتفاع الاعم فيكون الارتفاع  
 التفاضلي ولا يتبع لهما عكس في صورة العرف والاع  
 ذلك الاعم فان قلت قلنا في لاتي بجزئين  
 الارتفاع المركب من الشئ تقيده وانما في جزئه فهو  
 و هو قد قلت المراد بالثاني في الذات انه اذا لوحظ  
 بجزئين و جديهما ما يتفصّل اتفاد في الصديق  
 والكذب او في احد هما و بذا اعم من التافاد  
 ان كونه في تعريف ان قص والارتفاع في  
 يكون الثاني بمرور اتفاق الجزئين في ذلك من غير ان  
 يتفصّل ما يتفصّل من وقع احدهما والا فمركا و ما يتفصّل  
 الحقيقة كقول لا سود الا كاتب اما ان يكون  
 او كاتب او قاصا كاذبا فنحصل مانعة المجموع  
 اما ان يكون لا اسود او لا كاتب او صادق فنحصل  
 مانعة فلو كونا الحان اسود او كاتب  
 كل احد في اقلية تقدم مستلذان لزومته و انما  
 و من من مفضلات حقيقة و مانعة الجمع و انما  
 لا يجوز كل منها عارضة و اتفاقية و ما من

ان في

التفسير انما كان للمرجات من بين التامية  
 سببية كل منافع التي حكم فيها برفع الحكم الذي في  
 بعضها فاسببية المرفوعة ما حكم فيها برفع المرفوع  
 لا اتفاق ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في  
 المصدق ونسج به لا ولا تفصل عن المرفوع بين المرفوع  
 وسلب المرفوع وبين اتفاق السلب وسلب  
 لا توافق بين انفصال السلب وسلب الانفصال  
 في الاول ايجاب والثاني سلب الماصول  
 المتقدم والثاني سببية المرفوع والمحمول في  
 المحل في المرفوع والمعاد والاتفاق في سببية  
 كما انه لا جبر في ايجاب المحل وسببية المرفوع  
 في المرفوع والمحمول في سببية توافق التامية في  
 التامية كما انما جبر ايجاب المتقدم في المرفوع  
 وسببية توافق سببية المرفوع والمعاد والاتفاق  
 في التامية والمستقلة المرفوعة اقول صدق  
 في التامية حكم عواقم في كذا بما عدم تلك المصلحة  
 في حكم في التامية انما هو لا تفصل والاتصال  
 في كذا وكذا انما يكون بذلك المستقلة  
 المرفوعة وبما في التامية في كذا

من اشهر طباع بصرى دفين وهو كاذب بين الذين  
يقضون حجة لكن بعد ذلك اوقات الاتصاف  
بصيران قضيتين وكل قضيتة هي اما صادقة او كاذبة  
في لطفان بعد التحليل الى ان يكون صادقين او كاذبين  
يكون المقدم صادق او كاذب كاذبا او بالعكس فيصير  
وكل من شرطيات الست عشر اما صادقة او كاذبة  
تصير اثنين وثلاثين فهناك اثنا عشر الى ان يكون  
وثلاثين من اقسام من الاقسام الاربعة فيكون  
لذلك دلالة على ان الصادق والكذب باعتبار الطرفين  
فقول المتكلم هو حجة الصادقة فيكون كاذب فيكون  
من كاذبين من مقدم كاذب وتال صادق واما  
عن مجموع الصادق والكذب فيكون امكان فيكون  
فيكون كاذب فيكون فيكون فيكون فيكون فيكون  
الاربعة ولا تكون كاذب من مقدم صادق فيكون كاذب  
والا فم كاذب الصادق فيكون كاذب فيكون كاذب  
كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب  
الاربعة صادق فيكون كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب  
فيكون كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب  
فيكون كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب فيكون كاذب

وكل ما يقع من غير خصوصية واما فان بين كلية او وضعية  
بعضيتها لمخصوصة واما لشمولية فالأول منها هو  
بشرط الافراد في الحقيقة وكلية الشرطية اما تكون بان  
يكون فيها بغير ان في المقدم في النصفة والروية  
ويعادله في النصفة العنادية على جميع الا  
ع  
يكون يمكن حصول المقدم عليها وبي الاوضاع التي  
تتصل بالمقدم بنسب اقترانه لا مورا التي يمكن اجتماع  
المقدم معها وان كانت هي محالة في انفسا فاذا  
كانت زيد ان انما هو حيوان فمما هو ان مقدم  
حيوانية زيد لان نية به شمع كل وضع يمكن معه  
نية ان نية به من كونه قائما او كائنا او ضاحكا  
فان الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك لم  
ويشترط المكان كذا الاوضاع في انفسها يشترط ان  
كان المقدم كائنا كقولنا كلما كان النور ان  
كان حيوانا فان مائة قدم حيوانية النور ان  
مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع ان نية  
من كونه ضاحكا وكائنا ونا طفا الى غير ذلك  
محالة في انفسها واذا قلنا ان يكون هذا الحد  
في كذا او في كذا فانه في رتبة زوجية مع جميع

في اوضاعه التي يمكن اجتماعها مع البرهنة وكذا قبا من  
 غير الحقيقة وقوله جميع الاوضاع بنفس من الازمنة  
 وقد حالوا اتحادا ويرا لان المقدم في كل زمان وعلى كل  
 حال تقدير الحق عن وضع البتة فثبت الحكم على جميع  
 الاوضاع يستند بثبوته في جميع الازمان والاحوال  
 والاتحاد واما قيد الاوضاع بالمكان الاوضاع  
 مع المقدم فلا يلزم من اطلاقها وتعيينها ان لا يكون  
 كناية شرطية لصلها لان بعض الاوضاع مثلا يصح معه  
 ان يكون هو الحاد وهو ما اذا فرض المقدم مع عدم  
 التناقض او مع عدم لزوم ان لا يلزم لزوم نفيها  
 فانه لا يثبت ان في ضرورة امتناع استخدام  
 التقيضين كذا ان يفرض المقدم مع وجود التباين  
 مع ضرورة التقيض التالي لا يكون معناه ان لا يتناع  
 معناه مع ضرورة التقيضين فان قولهما متناع  
 استخدام الشيء للتقيضين معام معام  
 وانما يتناع ذلك ان الشيء لا يمكن له ان يكون  
 كالمقدم مع الوضع المفروض يجوز ان يستند التالي  
 في ذاته على ما لا يثبت ان في نفيها فثبت  
 في قولنا لا حاجة الى القيد المذكور فثبت استخدام الشيء

بفتح النقيضين لزوم النفاة بين اللزوم والنفاة  
لانه كلما صدق المقدم صدق احد النقيضين  
كلما صدق احد النقيضين لم يصدق نقيضه فكلما  
صدق المقدم لم يصدق النقيض الا خلافا لوصف  
المقدم لاحد النقيضين فوجب كونه مزموا للنقيض  
الا خلافا لضرورة فلو كان معاندا له اعني للنقيض  
لزم المعاندة اي النفاة بين اللزوم والنزوم  
ووجه ان النفاة تقتضي التناقض واللازم  
فيتم التناقض عند صدق نفس الاخر ووجه فان قيل  
الركب النقيضين يستلزمها كقولنا كلما كان شيء  
فلان فلو كانت نافيان لكانت وكلاهما كانا  
لوان كانت نافيان لكانت ان قلنا لا يتم صدق  
ولما تصدق لو كان لكل من جزئي المقدم دخول في  
اقضاء اللزوم وظ انه لا دخل للاف نية في اقصاء  
عدم الاف نية ولا لعدم الاف نية في اقصاء الاف  
فعدم الصدق بحسب الاقتران وكلامنا انما هو  
الصدق بحسب نفس الامر وقد يقرب ان المطلق الموضع  
وتعينا يوجب عدم لزوم صدق الكلمة لان الجمع  
وان جاز ان يستلزم النقيضين لكن لا يجب ان

وكونه الكيفية وفيه نظر لان ذلك واجب في الصورة  
المذكورة لان كل كية زمنية فان لا لازم للمقدم لا  
مخالفة فاذ ارضاه على وضع لزومه فقبض التعلق  
فكان استلزامه للتقويض واجبا وجزئية الشبهة  
ان يكون الحكم بالزوم او العناد على بعض الخواص التي  
يمكن جناس المقدم معنا كقولنا قد يكون اذا كان كذا  
حيوانا فلو ان فانه انما يكون على وضع كونه ناطقا  
قد كونه قد يكون لما ان يكون البشري ناطقا او جوارحا  
فان العناد انما يكون على وضع كونه شيئا من الخفية  
او لا يطبق انه مراد الجاهل الا على الاجسام المعنوية لكن  
يجوز في هذه الجوانب ان يكون المقدم داخل في مقتضى الاول  
في بعض هذه الجوانب الا اذا كانت كانت بالبرية في ضمن  
الكليات جازا مستطاع المقدم باقتضاء الزوم كقولنا  
قد يكون اذا كان شيئا انما فهو جوارح واذا كانت  
بغيره كونه ان يكون له دخل في الاقتضاء لكن لا يتصل  
بما لا يمكن القول كليا فلا يكون جوارحا مجردا كقولنا قد  
يكون لواء وحدت الكسب الاجتثاث في العشرة في كسب  
فان وحدت العشرة وحدت الخمسة ويقتضي  
الداخل في اقتضاء الزوم مستطاع ما قيل من ان كسب



ثبوت الضروريات الجزئية بين كل امرين فضافت الى  
 تلك الضروريات الاخرى على بعض الاوطاع وهو وضع كونه  
 بحيث لا يمتنع وجودها لا لغيرها وبالسابقة الكلية الضرورية  
 اطلاقا وتبين ان المقدم في الحقيقة الجزئية الموجودة  
 في المستقل باقتضاء الضروريات كان مما جاء الى ضيقه  
 مع شرط كون الضميمة ضرورية غير جارية الانفكاك  
 حتى لا يترتب الضروريات الجزئية بين كل امرين اذ لو كان  
 الانفكاك الضميمة لجاء سقوط الملازمة بتحققها  
 ونظير لذلك اذا تحقق الضميمة تحقق سبب التمام  
 بتامة فضافت الملازمة كلية فلو كانت ضرورية  
 كانت الملازمة كلية فانهكاك الضميمة لا يوجب  
 الاستمرار للضروريات الكلية واما الضروريات الجزئية فضافت  
 ان المقدم في الحقيقة فضافت الضروريات وهو ما صرح به  
 فيتم اليه ذلك الامر الزيد اعم لا وخصوصا  
 بان يكون الضروريات او الحقائق على نوع معين كقول  
 ان يمتنع الا ان اكرهه وزيد هذا اذن لان  
 يكون كالتبا او غيره واما بالشرطية بالمال والاد  
 يكون اما ان اشئ صيرنا فهو ان نفق قيل  
 كذا مخصوص بالضروريات الخاصة بيات فما حالها

قلت لما لم يسم الله تبارك وتعالى ما يقع بها كثير من وقوع  
 السطو لم يسم الله تبارك وتعالى ما يقع بها كثير من وقوع  
 الله وخلق الكائنات في نفس الامر لا جميع الا وخلقها  
 لا يحتاج ولا لم يصدق كناية اصلا اما في المصلحة فلا  
 يمكن اجتماع نقصان في مع القدم كعدم ما يقتضي  
 مع ما طرقت ان لا يوح لا يتحقق التوافق على  
 واما في المصلحة فلا يمكن عدم تناقض الطرفين يمكن  
 لا يتحقق التناقض واذا اجترحت الا وخلقها المصلحة في  
 فلو كان الحكم على تقدير جميعها فكيف او على  
 بعضها فربما او على بعض منها فمفصلة واحدة  
 وكذا السورة من الكتاب في لفظة واحدة باللفظ  
 في عموم الا فلو ختم بها سورة الكلية فكيف  
 فلو كان الى عموم الا وخلقها و جعلوا سورة الكلية  
 في شطرين قد تركب في كل جزء الشطرين اما  
 شطرين من تركب من علمين او شطرين او  
 مفصلة من اما شطرين من تركب من علمين او  
 او علمين ومفصلة او مفصلة ومفصلة يمكن  
 من الا بـ شطرين في الا جزاء في شطرين  
 الى سوين بان يكون الكلية مفصلة والمصلحة او مفصلة

بحسب

بالمقدمة تاليا وبالعكس او يكون التصلة مقدمة او متقدمة  
تاليا او بالعكس وذلك لان المقدمة في التصلة تميز  
بأنه لا يطرح لا يقبل بالتقديم والتأخير كما بين  
في التصلة فان تقدمها لا يتصل عن تاليا الا بكون  
موقع بين قدمه الذي ليس مقدما او تأخيره تاليا  
او عكسها المقدمة تاليا والى ان تقدمها ولم يتغير  
حقيقته بل انقطعا كالاشباح كسب الطبع الى كسب  
لان مفهوم مقدم التصلة المزمع ومفهوم تاليا المزمع  
والمفهوم لا يجب ان يكون مرفوعا لم لا يكون اعم ومفهوم  
المقدم المتصلة المعاند اسم الفاعل ومفهوم تاليا  
اسم المفعول لا يجب ان يكون معاندا ليقول  
معاندا لفرقة قوة معاندا لفرقة وقية نظر لان مفهوم  
مقدم التصلة على تفضي تغييرا لتو قية حكمه  
بالتصلة بثبوت قية على تقديره لو بالاثبوت  
مفهوم ان قية حكم التصلة كونه تاليا ثبوتها على  
تقدير آخرى وكل واحد منها مفهوم خاص عام يطبق على  
ما هو مزمع والمفارقة بينه وبالحقيقة لا يتم لان مفهوم  
مفهوم التقدمة والتأخير لكون الشيء في التقدمة  
لا يتغير عن تميزها كسب المفهوم لان قية التقدمة

المقصود ولا ينبغي ان يفهم الجاهل اسم الفاعل غير  
مفهوم الجاهل اسم المفعول ولا يفهم اتحاد المفهومين  
المقدم واللاحق في المنفصلة ان كلا منهما عبارة عن حقيقة  
حكمية المنفصلة بالشيء بينهما وبين قضيتيه اخرى على  
ما سبق في التفسير لا انما تقدم في الذكر سمر مقده على ان  
اخر سمر تاليه والاصواب ان ياراد بالمتصلة والمنفصلة  
والمقدم واللاحق هذا المقام ما صدقت عليه هذه  
المفردات بحسب المواد لا نفس المفردات بجزائها  
المتصلة ونظرا الى طرفيها ففي طبع احد جانبيها  
يقترن كونه مقده بالشيء لا تاليا كقولنا كلما كان هذا  
كان جوارا فان في طبع كونه ان لا اقترن كونه  
مقده بالشيء بل هو المنفصلة فان لم يكن في طبع احد  
طرفيها يقترن كونه مقده وهو ظاهر ولا ينبغي ان  
يؤخذ بعض المتصلات واذ كان مقدم المنفصلة تميز  
عن تاليها بالجمع فحينئذ تضاف اليها جزاء قد يكون  
في طبع المحلقة اقترانا كونه مقده جوارا وفي طبع المتصلة  
اقترانا كونه لازما وقد يكون بالكلية كذا في المحلقة  
والمتصلة جميعه وفي المتصلة والمنفصلة فبذلك لا يغير  
في غير ذلك من هذه التعليلات فبذلك المنفصلة مستقلة

مسئله اشک است اما تم التصلبات کما کان بشی  
 یف ۱ فو حیوان فنی لم یکن حیوانا لم یکن انسانا  
 کما کان داما اما ان یكون الصد زو جاد و زوا  
 داما اما ان یقسم بیتا و یمن اول یقسم الکلی  
 حیوان اعلم من الانسان فکما کان الشی انما  
 کان حیوانا کما کان اذا کان الشی انما کان  
 حیوان فو مردم حیوان انسان بنده عدد و حیوان  
 اما زوج و اما فرد انسان بنده اما زو جاد و زوا  
 فو عدد و انسان کما کان الشی انما کان حیوانا  
 فاما ان یكون انسانا او لا یكون حیوانا انسانا  
 داما اما ان یكون الشمس طالعه او الیل موجودا  
 کما کان الشی الشمس طالعه لم یکن الیل موجودا  
 و مسئله التصلبات اما ان یكون الصد زو جاد  
 او فرد اما ان یكون اما کما کان الشی الشمس طالعه  
 فالنار موجود و اما ان یكون اذا کانت الشمس طالعه  
 فاما الیل موجود اما ان یكون بنده العدد و زوا  
 او فرد اما ان یكون زو جاد و یمن و یمن و یمن  
 و اما ان یكون الشمس طالعه و الیل موجود و اما  
 یكون کما کان الشی الشمس طالعه کان النار موجودا

والا ان يكون الشيء واحدا وان كان يكون له اثر واحد  
فواذا كان اذا كان العدد فردا فهو ليس بمشعر  
وان كان يكون العددان زوجا فواذا <sup>الفصل الثاني</sup>  
ان كل رتب الفصل على الاربعة مباحث الاولى في تناقض  
ان في هذه العكس المستوي ان لا يكون عكس النقيض  
في تناقض الشرطيات وان بدو بالتناقض مع نفسه  
انها سادت في العكس التلازم عليه والمراد تعريف  
ما يتبع تناقض القضا بالانه المقصود بالنظر والتفهم  
به في القياس فلهذا احدى بانها اختلاف القضا  
في اختلاف غير قضاين كالزودين وكالفردين  
فحوله بالاجابة السلب تحقيق انهم  
لانه انما يطلق على هذا الاختلاف ولو تركه لم يقع  
في حيز التعريف لان الاختلاف غير الاجابة  
بسلب من العدد والتمصيل العدد والاحمال  
وغير ذلك ليس كذا فيقضي لانه صدق احد  
كذب الاخرى وقوله كذب فيقضي لانه صدق  
احد ما كذب الاخرى او غير ذلك من مثل قول  
وجاين يسر ليس بسبب ما ليس بالحق احد  
كذب الاخرى ليس بسبب الاختلاف في لانه لانه

فاعلم ان من اختلاف القضاة القضاة  
 واحد بها وكذا ثبت بالآخرى لكن بالنظر الى ذاته  
 بل لا يخلو واسطة او مخصوصا وكذا لا يخلو  
 زيد انسان زيد ليس باطلاق فله انما يقتضيه  
 محققا واحد بها وكذا ثبت بالآخرى بل واسطة ان  
 بعض باطلاق والثاني كقولنا كل انسان حيوان  
 ولا شيء من الاشبان حيوان وقولنا بعض  
 انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان  
 فله انما يفرق الصديق والكاذب فلهما جميعا  
 الالهة لانه انتبه الاختلاف بين الكتبتين  
 فان الكتبتين قد يكتد بان كقولنا كل انسان حيوان  
 ولا شيء من الحيوان انسان والآخر ثبت بنحو  
 كقولنا بعض حيوان انسان وبعض حيوان ليس  
 بانسان وما قبل الاله الاول خرج فيه الاختلاف  
 بالكتاب والسلب لذاته انما خرج بالاحوال وفيه  
 فخر من القضاة فخرج ما ينافيه ولا يجمع معه  
 ما ينافيه ما يمكن اجتماعه معه فالاختلاف بالكتاب  
 والسلب انما يخرج ما لا يكون باختلاف بالكتاب  
 والسلب لما يكون فيه الاختلاف بالكتاب والسلب

استحقاق شرف و تفرق از هم جدا اند و بعضی بر این گفته اند  
 که بعضی عباد را از این اختلاف اندک و بنوعی که  
 میگویند حق تعالی بگوید ما را اندک میگویند اینها شرف است که بعضی  
 در میان وحدت و تعدد این موضوع و وحدت الحول و  
 الشبه و وحدت العمل و نزد وحدت الرخا و وحدت  
 المكان و وحدت الایمان و وحدت القیوة و القیوم  
 اولی استحقاقی است از اینها و وحدت لم یحقق لنا تصرف  
 لانه یصدق عند الاختلاف فی الموضوع زید کاتب علم  
 یسیر کاتب فی الحول زید کاتب زید لیسیر  
 و فی الشرح الجسم مفرق البصر ای بشرط کونه ابصر  
 مفرق البصر ای بشرط کونه اسود و فی مفرق البصر  
 تبصر اسود ای ابصر یا لیسیر اسود ای کاتب و  
 الزمان زید یا لیسیر یا لیسیر یا لیسیر  
 و فی المكان زید یا لیسیر ای فی الدار زید لیسیر  
 ای فی السوق و فی الایمان زید اب ای لیسیر  
 و زید لیسیر یا لیسیر ای بکریة القیوة و القیوم  
 مفرق الدن ای بالقیوة و لیسیر مفرق ای  
 بالقیوم سی لیسیر یا لیسیر و وحدت  
 الموضوع و وحدت الحول و وحدت الرخا و

ان

الزمان



٩٤  
 ان وحدة الشرط والحرف والكل متدرجة تحت  
 الموضوع لان كسب اليمين غير كسب اليمين  
 واليمين غير كسب اليمين واليمين واليمين  
 والفعل متدرجة تحت وحدة المحمول لان كسب  
 في الدار غير كسب السوق والاب لمزيد في الدار  
 الحرف والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل لعدم  
 التناقض في الصور المعهودة لعدم الاتحاد في  
 المحمول وقيل وحدة الزمان تستخدم وحدة المكان  
 ضرورة امتناع ان يكون الشيء الواحد في زمان واحد  
 في مكانين وبذا اخطأ ظاهر لان هناك شيئين احدهما  
 في الزمان والآخر في المكان فلو كان في الزمان  
 في زمان واحد يكون في كل لحظة مكان اخر فلو كان  
 في زمان واحد في المسجد ليس كالمسجد لان في  
 في زمان واحد في الزمان اي في زمان واحد  
 وحدة المحمول كالمكان بعينه لان ان ثم في المبنى  
 ان ثم في النار واثبات الامام الى الجواب بغير  
 في زمان واحد في المكان فلو كان في الزمان  
 في زمان واحد في الزمان بغير زيادة الزمان  
 في زمان واحد في الزمان بغير زيادة الزمان

الكلام على ما اقتضته الحاجة على عدة الموضوعات  
وجعل عدة الزمان بدرجة تحت و عدة المحل  
كعدة المكان ولا يخفى ان هذا غير ما شمل ايقه لان  
الاقول قد يكون غير الوجود المذكورة كقولنا زيد كاتب  
بالعلم الواسط من اهل البيت القوي البغداد  
زيد ليس كاتب اقول اقول قد طاس اقول نقول  
شغل اي بشرط بقاء الدين لا ينافي فينا  
السر اي بشرط عدم الدين مع احوال  
والمحور ان لا يتم اتحاد الموضوع فان ارجح المتعارف  
فقر ارجح المتعارف بغيره وبقدرنا نظره وان جعل  
وعدة الشرط بجزء الكل اجمعة الى عدة الموضوع  
سواء اجمعت الى عدة المحل ما لا يصح على اطلاقه  
اذ انكس القضايا المذكورة انعكس الامر واصل  
وعدة الشرط واهمها واكل اجمعة الى عدة  
واجب ان الموضوع في الاقوال وجميع الوجوه  
الى عدة الموضوع والمحل من حيث تخصيصه  
ما ذكره بعضهم من انكسلا بوجوه النسبة فكيف  
يكون السلب واداء على قدر طبيعة التخييل لانه  
سلي مختلف بين موضوع والمحل ما يتحقق

في كل ما كان  
في كل ما كان  
في كل ما كان

بما اختلفت النسبة فترد ان النسبة الى هذا  
غير النسبة الى ذلك والنسبة في هذا المكان  
غير النسبة في ذلك المكان وعلى هذا القياس  
فليس لم يختلف النسبة لم يختلف شي من ذلك  
بكم يمكن التقييد او بما المخصوص فان قد حصل في هذا  
كذلك فاذ فترد ان النسبة فلا بد فيها مع و فترد ان النسبة  
وهو ليس الا خلافا بالكلية اعني الكلية فيكون  
الحوار صدق الجزئين مع اتحاد الموضوع فيكون  
في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم كقولنا بعض  
الحيوان انسان ليس بعض الحيوان بان  
فان الموضوع متحد فيها بسبب يعنى مفهوم  
القياسية اعني بعض الافراد التي يصدق عليها الحيوان  
والتي هي خارج عن مفهوم القياسية وكذلك الكلية  
في تلك المادة كقولنا كل ان في حيوان لا شك  
من حيوان بان في كل مادة اذا لم تغير الجملة واما  
اذا اختلفت فلا بد ان المخصوصات والمخصوصات  
جميعا مع رعاية الشرايط المذكورة من لا شك  
في ان النسبة لعدم تحقق النسبة عند اتحاد الموضوع مع  
جميع ما ذكرناه في مادة لا يمكن ان يكون كذلك

الضرورة بان كقولنا بالضرورة كل انسان كاتب  
وبالضرورة ليس كل انسان بكاتب تصدق  
كقولنا بالامكان كل انسان كاتب وبالامكان  
ليس كل انسان بكاتب لان امكن ان يكون  
امكانه ان يكون له ان يكون مفهوم الكمال الموجبة  
المعقول الموضوع بالامكان ومعلوم ان الاله الحكم  
بان ليس المحرر ان يباله بالامكان اعني ان يكون له  
يكنز وقد ان يرفع مفهوم الموجبة ونقيضه  
نقول ان ذكرنا ليس مفهوم الاله الاله الحكم  
لم يجعل الامكان جهة للسلب بل جعلته مستلما  
وسلب الامكان ضرورة فالتوهم ان الاله الحكم  
من سلبه ضرورة فالتوهم ان الاله الحكم على الشرط  
المتعلق بالجهة في جميع الموجودات بل في الضرورية  
بمكانه فقط اجيب بان نقض الموجبة رفعها  
باب الاله ومعلوم ان رفع الجهة رفع النسبة  
بتلك النسبة الجهة وكذا باب الاله في الاله  
والامكان تنبيه وتنبه لزيادة التوضيح  
فمقتضى الضرورية اقول ان يكون كان كافيا  
انخذ النقيض لكونهم تصدواكن ياخذ النقيض